



للإرشاد القانوني والاجتماعي

Women's Centre for Legal Aid and Counselling

مركز المرأة

مركز المرأة (1991-2019) ... في مواجهة التحديات

نشرة المركز عن العام ٢٠١٨

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2019

عناوين المركز

مكتب القدس

شعفاط-دخلة مفروشات الجولاني-شارع حافظ ابراهيم، عمارة رقم 10
ص.ب 54262 القدس الرمز البريدي 91516
هاتف: 0097226282449، تليفاكس: 0097226281497
الموقع الالكتروني: www.wclac.org، ايميل: info@wclac.org

مكتب رام الله

بطن الهوى-شارع وديعة شطارة
ص.ب 54262 القدس الرمز البريدي 91516
هاتف: 00972-2-2956146-7، فاكس: 00972-2-2956148
العنوان الالكتروني: www.wclac.org، ايميل: info@wclac.org

مكتب الخليل

الخليل- عين سارة - شارع عين خير الدين- دخلة جامعة البوليتكنك
تليفاكس: 02-2250585
العنوان الالكتروني: www.wclac.org، ايميل: info@wclac.org

مكتب بيت جالا

بيت جالا-شارع المغتربين-جانب بيت الشيوخ-بناية رقم 76
هاتف: 02-2760780-1
العنوان الالكتروني: www.wclac.org
البريد الالكتروني: info@wclac.org

Jerusalem Office

P.O. BOX:54262 .91516Jerusalem ,Sho'fat
Phone:0097226282449 Telefax: 00972-2-6281497
E-mail: info@wclac.org .
Website: www.wclac.org

Ramallah Office

23, Wadi'a Shatarah Street ,Batn Al-Hawa, Ramallah,
P.O.Box,54262 : Jerusalem 91516
Phone: 00972-2-2956146-7, fax: 00972-2-2956148
E-mail: info@wclac.org . Website: www.wclac.org

Hebron Office

Next to Polytechnic University Entrance,
Ein Kheir-Eddin Street, Ein Sara, Hebron
E-mail: info@wclac.org . Website: www.wclac.org

Beit Jala Office

Dar Makhlouf,76 , Al-Mughtaribeen Street,
East of Ashioukh House, Beit Jala.
Telefax:00972-2-2760780/1
E-mail: info@wclac.org . Website: www.wclac.org



للإرشاد القانوني والاجتماعي

Women's Centre for Legal Aid and Counselling

مركز المرأة

مركز المرأة (1991-2019) ... في مواجهة التحديات

نشرة المركز عن العام ٢٠١٨

تحرير النشرة

اشراف وتحرير نبيل دويكات

الإشراف العام رندا سنيورة - المديرية العامة للمركز

ISBN 978-9950-354-00-5

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي-رام الله-٢٠١٩

ملاحظة

وجهات النظر الواردة في المقالات المنشورة في هذه النشرة تعبر عن وجهة نظر اصحابها، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

افتتاحية النشرة

في مواجهة التحديات

لم يكن العام 2018 اقل تحديا من الأعوام التي سبقتة، فكل يوم من أيامه الطويلة كان حافلا بالتحديات، ويحمل في ثناياه الكثير من المهام على الصعيد المجتمعي الداخلي، وفي المجالات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. وعلى الصعيد الخارجي أيضا.

حملنا رسالتنا بكل امانة ومسئولية، ومضيتنا غير امهين بكل الصعوبات والمعيقات التي كانت تطل برأسها في كل منعطف وزاوية. حملنا رسالة النساء وحاجاتهن للعدل والمساواة وتحقيق حقوقهن، حملنا حاجتهن للأمن والعيش في مجتمع آمن خال من العنف والتمييز وانتهاك الحقوق، ومضينا دون تردد في القيام بواجبنا في تبني حقوق النساء والتعبير عنها في كل المحافل والساحات.

كنا في ساحات مدن وقرى ومخيمات الوطن مع النساء وبينهن. في حلقات التوعية والتثقيف، وفي ورش العمل والمؤتمرات، نطقنا بصوتهن حين تطلب الامر اعلاء صرختهن في كل المحافل، نتحدث معهن ونسمع صوتهن وهن يتحدثن عن همومهن ومشكلاتهن وحاجاتهن في كل مجال وصعيد. وقفنا معهن في وقفات الاحتجاج، ومذكرات المطالب، والاعتصامات، وفي أروقة المحاكم، وفي قاعات الاجتماعات ومداومات المؤسسات، وامام الوفود واللجان. طرنا مع آمالهن وطموحاتهن لغد أفضل الى اقصى بلادنا الدنيا نحمل كل همسه وكل كلمة. ونطقنا بأبجديات مطالبهن في كل ما نكتب.

بهذه الثقة عبرنا العام 2018 يوما بعد الآخر، ونحن اذ ننقل لكم هذا العدد الجديد من نشرتنا السنوية فإنما نأمل من خلالها ان نقدم لكم موجزا ملخصا لما اجتزناه خلال العام، وكلنا ثقة باننا لا نزال على ذات الطريق وذات الرؤية والطموح الى مجتمع عادل تسود فيه المساواة وخال من كل شكل من اشكال العنف والتمييز ضد النساء.

رندا سنيورا

المديرة العامة للمركز

أخبار المركز...

المناصرة... المحلية والدولية

مركز المرأة يشارك في الجلسة 62 للجنة وضعية المرأة في نيويورك

في آذار، شارك المركز في أعمال الدورة الثانية والستين للجنة وضعية المرأة التي تم عقدها في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، حيث نظّم المركز حدثاً موازياً على هامش الجلسة بالتعاون مع البعثة الفلسطينية الدائمة لدى الأمم المتحدة بعنوان «المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي: تأثير الاحتلال على النوع الاجتماعي». حيث شارك في الحدث 3 مؤسسات مجتمع مدني فلسطينية مشاركة في جلسة لجنة وضعية المرأة: المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية «مفتاح»، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، ومؤسسة تنمية وإعلام المرأة تام، حضره أكثر من 70 شخصاً من مختلف الدول والمؤسسات. هذا وشارك المركز كجزء من الوفد الفلسطيني الرسمي من خلال مشاركة معالي وزيرة المرأة الفلسطينية د. هيفاء الآغا التي أُلقت كلمة داخل أروقة الأمم المتحدة ضمن الجلسات الرسمية على مستوى الحكومات.

مشاركة المرأة الفلسطينية في قطاعات الوصول إلى المياه وإدارتها

خلال الحدث الذي نظّمته وزارة شؤون المرأة في آذار في مبنى الأمم المتحدة في نيويورك، والذي تم استضافته بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. قام المركز بالحديث حول مشاركة المرأة الفلسطينية في قطاعات الوصول إلى المياه وإدارتها بإلقاء الضوء على تأثير السيطرة الإسرائيلية على موارد المياه في فلسطين.

مركز المرأة يشارك في اجتماعات الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان

في نيسان، شارك المركز في الاجتماع الدوري للشبكة في قبرص والذي تم خلاله استعراض آخر المستجدات فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في كل بلد مشارك بالاجتماع والتركيز على قوانين الحماية الجنائية في كل بلد ومدى العمل باتفاقية إسطنبول، إضافة إلى تقييم الخطة الاستراتيجية السابقة لمجموعة عمل الجنسانية والنوع الاجتماعي. هذا وقام المركز بحضور اجتماع الجمعية العامة الحادية عشر للأورو متوسطية لحقوق الإنسان المنعقد في شهر في بلجيكا بحضور أكثر من 80 مدافع/ة عن حقوق الإنسان من جميع بلدان المنطقة الأورو متوسطية، والذي تم خلاله تبني استراتيجية جديدة وبرنامج عمل للفترة 2018-2021، وعقد انتخابات للجمعية العامة للشبكة.

مركز المرأة يعقد ورشة عمل حول «الاتجار بالبشر» للمدافعين/ات عن حقوق الإنسان والمؤسسات الأهلية لحقوق الإنسان

نظّم المركز خلال أيار، ورشة عمل بعنوان «الاتجار بالبشر» لمجموعة بؤرية مغلقة من المدافعين/ات عن حقوق الإنسان والمؤسسات الأهلية لحقوق الإنسان بالتعاون مع «مساواة»، وقد كان الغرض الرئيسي من النقاش هو تناول موضوع الاتجار بالبشر وإشراك بعض منظمات المجتمع المدني الفلسطينية لمناقشة معدل ومدى الاتجار بالبشر في فلسطين للتعبير عن الآراء والمعارف وتبادلها لفهم وتحديد ممارسات الاتجار بالبشر في المنطقة وتحديداً في فلسطين.

مركز المرأة يقدم بياناً مشتركاً مع رابطة النساء الدولية للسلام والحرية (WILPF) إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

قام المركز بحضور الجلسة الاستثنائية الطارئة التي عقدها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في أيار من أجل مناقشة الأوضاع في فلسطين، وذلك في أعقاب أعمال القتل الجماعي التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد 107 من المتظاهرين السلميين في قطاع غزة منذ 30 نيسان 2018. حيث قدّم المركز بياناً مشتركاً مع رابطة النساء الدولية للسلام والحرية (WILPF) إلى مجلس حقوق الإنسان أدان فيه الاستخدام غير المشروع للقوة التي تستخدمها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين العزل في غزة، بتسليط الضوء على المشاركة النشطة للنساء في المظاهرات السلمية والعدد الكبير من النساء اللواتي تعرضن للإصابة وللعنف. وعلى ضوء الجلسة، أصدر مجلس حقوق الإنسان قراراً بإيفاد لجنة دولية مستقلة، يعينها رئيس المجلس، للتحقيق على وجه السرعة في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة المحتل، منذ 30 آذار 2018.

تقرير الظل حول فلسطين إلى لجنة «سيداو»

في حزيران، قام المركز بتقديم تقرير الظل للجنة «سيداو» حول دولة فلسطين مع مؤسستي «هيومن رايتس ووتش» و «المساواة الآن» تم خلاله التركيز على العنف ضد المرأة وقضايا الأحوال الشخصية وبشكل خاص المادة 16 من اتفاقية «سيداو». وقد جاء هذا التقرير رداً على قائمة المسائل التي أعدتها اللجنة في الاجتماع الاستثنائي في تشرين الثاني الماضي وردود دولة فلسطين على قائمة المسائل، وذلك بغرض تسليط الضوء على الفجوات في التقرير الرسمي لدولة فلسطين الذي تم عرضه أمام اللجنة في تموز 2018.

المركز يلتقي بمقرر الأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 في عمان

التقى المركز بمقرر الأمم المتحدة الخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 في عمان في حزيران، حيث قدّم المركز تقريرين للمقرر الخاص، الأول: حول تأثير الاحتلال على النساء خاصة النساء المقدسيات، والثاني: حول النساء في تل الرميذة في الخليل، وقد أبدى المقرر الخاص سعادته من التقارير المقدّمة من المركز كونها الوحيدة التي تركز على الاحتلال وأبدى استعداده لوضع فقرة خاصة بتقريره عن تقارير المركز بحوالي 700 كلمة.

مؤتمر الحوار الإقليمي حول «القيادة النسائية والمشاركة السياسية للمرأة» الرباط

في تموز، شارك المركز في مؤتمر الحوار الإقليمي حول «القيادة النسائية والمشاركة السياسية للمرأة» في الرباط، والذي تم تنظيمه بشكل مشترك من قبل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. قام المركز خلال المؤتمر بتقديم ورقة حول «مكافحة العنف والقوالب النمطية لتعزيز القيادة السياسية للمرأة في فلسطين»، حيث أتاح المؤتمر فرصة للمركز أيضاً لتسليط الضوء على تأثير الفراغ القانوني والسياسي الحالي في فلسطين على حقوق المرأة والمشاركة السياسية. هذا وشارك في المؤتمر عدداً من البرلمانيين وصانعي السياسات وأعضاء الأحزاب السياسية ونشطاء حقوق الإنسان من المغرب ومصر وتونس والأردن وفلسطين بالإضافة إلى متحدثين/ات من أيسلندا والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.

مركز المرأة عضواً في سكرتاريا ائتلاف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية «عدالة»

خلال اجتماع الهيئة العامة لائتلاف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية «عدالة» المنعقد في 13/8/2018 وبمشاركة عدد كبير من المؤسسات والنقابات والجمعيات من الضفة الغربية وغزة، انتخبت الهيئة العامة سكرتاريا جديدة من أجل قيادة عمل الائتلاف لمدة سنتين، وقد نجحت عدّة مؤسسات وجمعيات في الانتخابات، منها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي الذي تم انتخابه كعضو في سكرتاريا الائتلاف. وخلال العام، قام المركز بتنفيذ العديد من الأنشطة مع ائتلاف «عدالة» خاصة في قيادة الحملة الدولية «70 عاماً من السكوت» التي تبرز قضايا اللاجئين الفلسطينيين.

المشاركة في تنظيم فعالية إحياء ائتلاف قانون الأحوال الشخصية في فلسطين

في إطار ائتلاف قانون الأحوال الشخصية في فلسطين وإعادة تفعيل دور الائتلاف، نظّم المركز بالشراكة مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ورشة وطنية في ظل المستجدات الوطنية حول واقع النساء الفلسطينيات ولاستشراف المستقبل لقانون أحوال شخصية ضامن للكرامة والعدالة للمرأة الفلسطينية، وقد عُقدت الورشة في رام الله بحضور ما يزيد عن 50 مشارك ومشاركة من مختلف المؤسسات الأهلية والتنظيمات.

قبيل الورشة قام المركز بتقديم ورقة سياساتية طرح خلالها ثلاثة سيناريوهات لتعديل منظومة قوانين الأحوال الشخصية في فلسطين، وجرى خلال الورشة استعراض الخلفية التاريخية لعمل الائتلاف لتعديل قانون الأحوال الشخصية، ورؤية استراتيجية نسوية لتعديل مسائل الأحوال الشخصية في فلسطين، إضافة إلى دور الائتلاف في عملية الضغط والتأثير على المستوى الرسمي. إضافة إلى الحديث عن آليات الحشد الجماهيري والتحالفات لتعزيز رؤية الائتلاف واستشراف المستقبل. وفي نهاية الورشة تم استعراض أبرز التوصيات التي خرجت بها الورشة.

تقريراً إلى لجنة تقصي الحقائق حول المظاهرات في 2018 في الأراضي الفلسطينية المحتلة

شارك المركز في أعمال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف المنعقدة في أيلول 2018، حيث قام خلالها بتقديم تقريره الخاص بقطاع غزة ومسيرات العودة الكبرى وأثرها المباشر وغير المباشر على النساء إلى لجنة تقصي الحقائق. هذا ونظّم المركز بالتعاون مع المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية «مفتاح» ورشة عمل جانبية قام خلالها بتسليط الضوء على تقريره المقدم للجنة. في حين قامت «مفتاح» بتسليط الأضواء على قضايا النساء في منطقة ج والخان الأحمر.

جاء التقرير تحت عنوان «مسيرات عودة غزة: التأثير الجنساني للاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية على المدنيين». وتضمن 15 شهادة حية جمعتها باحثات ميدانيات لدى المركز في غزة، من نساء شاركن في مسيرات العودة السلمية وتعرضن إلى انتهاكات مباشرة وغير مباشرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

جرى إعداد هذا التقرير لمساعدة لجنة التحقيق في احتجاجات عام 2018 في الأراضي الفلسطينية المحتلة في تحقيق هدفها. وهو مبنيّ بشكل أساسي على شهادات جمعها المركز، تكملها في بعض الأجزاء، معلومات من مصادر أخرى.

ركز التقرير على الأثر الجنساني للاستخدام المفرط للقوة ضد النساء الفلسطينيات المدنيات اللاتي شاركن في مسيرات العودة. فقد تم استهداف المدنيين والمدنيات بشكل مباشر في الوقت الذي لم

يشكلوا فيه أي تهديد أو خطر على حياة الآخرين. ونتج عن الاستخدام المفرط وغير المبرر للقوة الممارس من قبل قوات الجيش الإسرائيلي العديد من حالات الوفاة والإصابات الخطيرة في الأطراف. وبين التقرير إن مثل هذه الانتهاكات أثر كبير على النساء. وبرزت فيه محاور:

- استهداف المدنيين الذين لم يشكلوا أي خطر يذكر على حياة الآخرين.
- استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في القطاع الطبي والصحافيين والمتطوعين الميدانيين المدنيين.
- الاستخدام المفرط للأسلحة المحرمة دولياً

خلص التقرير الى ثلاثة هي:

- دعوة أفراد لجنة التحقيق لإيلاء اهتمام خاص في تقريرهم للأثر الجنساني للانتهاكات الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة على النساء الفلسطينيات خلال مسيرات العودة السلمية.
 - تحميل إسرائيل المسؤولية والسعي لمحاسبتها على انتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني بما في ذلك الطلب من المحكمة الجنائية الدولية لفتح تحقيق بهذا الخصوص.
 - مطالبة إسرائيل بإنهاء حصارها لقطاع غزة واحترام حقوق الإنسان للفلسطينيين.
- بالإضافة إلى ذلك، حافظ المركز على اتصال مع مستشارة النوع الاجتماعي في اللجنة السيدة جولي، وذلك لتزويدها بأي مساعدة مطلوبة لإنجاز، وتم التنسيق لتوفير مكان آمن لإجراء مقابلات مع النساء، بالإضافة إلى تسهيل عملية اتصال وتواصل النساء المنتهكة حقوقهن مباشرة بأعضاء اللجنة.

لاحقاً رحب المركز بنتائج عمل اللجنة وأصدر بياناً خاصاً بذلك جاء فيه:

مركز المرأة يشيد بتقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن مسيرات العودة ويدعو لاستمرار عملها

يعبر مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عن امتنانه وتقديره العاليين لتجاوب لجنة تقصي الحقائق مع ملاحظاته بضرورة تسليط الضوء على الانتهاكات التي تعرّضت لها النساء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ويشيد المركز بجهود لجنة تقصي الحقائق المستقلة المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمكلفة بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة في سياق مسيرات العودة، حيث

أصدرت اللجنة تقريرها الأولي يوم الخميس الموافق 28 شباط وتناول عدة جوانب تتعلق بمسيرات العودة الكبرى على حدود قطاع غزة، بما في ذلك تطرق لنشأة هذه المسيرات والانتهاكات التي تعرّض لها المدنيين المشاركين فيها من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي ومساءلة ومحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات.

اشارت لجنة تقصي الحقائق في تحقيقها أن الجيش الاسرائيلي استخدم القوة المفرطة ضد المتظاهرين الفلسطينيين بشكل متعمّد قد يصل لمستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وطالبت المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بإحالة التقرير إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقدمت اللجنة مجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة رفع الحصار المفروض على قطاع غزة فوراً. كما شددت في توصياتها على ضرورة امتثال الجهات الثلاث (اسرائيل، سلطة الأمر الواقع والسلطة الوطنية الفلسطينية) لمسؤولياتهم وتحسين الوضع المعيشي في القطاع. وأكدت اللجنة كذلك على ضرورة التزام دولة الاحتلال بالتحقيق في حوادث القتل والإصابة ومعاينة مرتكبيها وضمان توفير العلاجات الفعالة للمتضررين/المتضررات.

للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على التقرير المفصل من خلال الرابط الالكتروني¹

المديرة العامة لمركز المرأة أول امرأة فلسطينية تقوم بمخاطبة مجلس الأمن حول قرار مجلس الأمن 1325

خلال النقاش المفتوح على القرار 1325 الذي يتم كل عام في مجلس الأمن وبعد ترشيحها من قبل 18 منظمة دولية غير حكومية، قامت السيدة رندة سنيورة/ المديرة العامة للمركز بتقديم خطاب أمام مجلس الأمن في نيويورك، نيابةً عن مؤسسات المجتمع المدني، ركّزت خلاله على أثر الانتهاكات الإسرائيلية على النساء الفلسطينيات ومسؤولية مجلس الأمن بشكل أساسي في إنهاء الاحتلال الاسرائيلي طويل الأمد ووقف الاستيطان وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، كما تطرقت خلاله للمعوقات أمام المشاركة الفاعلة للنساء في ظل استمرار الاحتلال وسياساته الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني وبشكل خاص المرأة الفلسطينية، وأهمية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في مراكز صنع القرار الفلسطيني وفي «المفاوضات» والمصالحة الوطنية. وتعتبر هذه المرة الأولى التي تقوم بها امرأة فلسطينية بمخاطبة مجلس الأمن حول القرار 1325. لمشاهدة الخطاب كاملاً على الرابط التالي: <http://webtv.un.org/>

بيان السيدة رندة سنيورة/ المديرية العامة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في مناظرة مفتوحة حول المرأة والسلام والأمن

أكتوبر/ تشرين الأول 2018-نيويورك

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، زملائي وزميلاتي في المجتمع المدني، السيدات والسادة، صباح الخير

أتحدث اليوم بصفتي المديرية العامة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC)، كما أتحدث باسم مجموعة العمل الخاصة بالمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة والسلام والأمن. أتحدث إليكم بصفتي قائدة سلام، ومدافعة عن حقوق الإنسان. لقد شهدت ووثقت وتكلمت علنياً عن الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ثلاثة عقود مضت.

أحمل اليوم أصوات النساء الفلسطينيات اللواتي ما زلن يواجهن العنف، والتمييز، والحرمان، والانتهاكات المنتظمة لحقوقهن الإنسانية بشكل يومي.

ميرفت، وهي من سكان مدينة الخليل القديمة، عندما خرجت من منزلها في أحد الأيام لإخراج القمامة، تعرّضت لهجوم عنيف من قبل مجموعة من المستوطنين. شهد الجيران الذين سمعوا صراخ ميرفت ضرب المستوطنين لها، وقاموا باستدعاء المساعدة. كانت ميرفت حاملاً في شهرها الرابع في ذلك الوقت، وقد فقدت طفلها نتيجةً لإصابته.

في سبتمبر/أيلول الماضي استيقظت سناء التي تعيش في القدس على وجود الشرطة الإسرائيلية عند باب منزلها. استمعت -سنا- أم شابة لطفلين-لشرطة وفوجئت عندما تم إخطارها بأنه سيتم هدم منزلها بحجة أن عائلتها لم تحصل على تصريح بناء. أعطت الشرطة الإسرائيلية سناء أسبوعاً واحداً للإخلاء.

في وقت سابق من شهر مايو/أيار وخلال مسيرات العودة الأخيرة على الحدود الشرقية لغزة، أصيبت نسرين، وهي أم لثلاثة أطفال-في صدرها بعبارة ناري من قبل الجيش الإسرائيلي. كانت نسرين تتظاهر سلمياً مع مجموعة من النساء والأطفال. بعد يومين، أصيبت آلاء بعبارة ناري في بطنها بينما كانت تسير مع صديقاتها لمشاهدة فعالية رقص شعبي بالقرب من الحدود نفسها.

توضّح هذه القصص طبيعة الحياة في ظل الاحتلال بالنسبة للنساء والفتيات الفلسطينيات العاديات، حيث يعشنّ وهنّ معرضات لخطر هجمات عنيفة أثناء ممارسة حياتهن اليومية. فيمكن سلب منازلهن في أية لحظة، كذلك الأمر بالنسبة لمشاركتهن في الحياة العامة في ظل هذا الخوف.

يحمل الاحتلال الإسرائيلي والأزمة الإنسانية الناتجة عنه أثراً جندرياً عميقاً، وتفاقماً في عدم المساواة القائمة بين الجنسين، حيث تعاني المرأة بشكل غير متناسب من العنف الذي يمارسه الاحتلال على الفلسطينيين كافة، وغالباً ما يكون لهذا العنف عواقب جندرية محددة. حيث تواجه النساء الفلسطينيات الهجمات والتهديدات والتخويف والتمييز والقيود المفروضة على حركتهن من قبل الجيش الإسرائيلي بشكل يومي. كما تمارس قوات الاحتلال العنف عند نقاط التفتيش، وتقوم بعمليات مداممة ليلية، وهدم للممتلكات، وبالتالي، تفقد النساء الفلسطينيات منازلهن ولا يمكنهن جمع شملهن مع عائلاتهن بسبب القيود أو الحرمان من تصاريح الإقامة. وتشهد النساء حملات الاعتقال التي تطل أزواجهن، أو مهاجمة الأزواج أو قتلهم. وغالباً ما تعاني النساء من التعذيب على أساس النوع الاجتماعي في السجون الإسرائيلية، بالإضافة إلى زيادة التمييز الذي تعاني منه النساء اللاجئات بسبب التشريد.

يعزز الاحتلال الهياكل الأبوية للمجتمع الفلسطيني، لذا يجب على المرأة كسب عيشها بالإضافة إلى مسؤوليتها في

رعاية الشباب والمرضى والجرحى، الأمر الذي غالباً ما يعزلها عن مجتمعتها والحياة العامة. وضمن جهود مؤلاء النساء في حماية أسرهن من العنف أو الاعتقال، غالباً ما يتحولن إلى حراس على أطفالهن. إن العنف السياسي في المجال العام يؤدي إلى تصاعد العنف في المجال الخاص -العنف المنزلي بشكل مروع، كما أن معدل قتل الإناث في ازدياد.

لا تعاني النساء من هذه الإساءات فحسب، بل ومن نقص الموارد اللازمة لمواجهتها. فإن الظروف الهشة التي أوجدها الاحتلال تجعل النساء الفلسطينيات يفتقرن إلى العدالة وسبل العيش. كما أثرت التخفيضات الأخيرة في التمويل على الأونروا UNRWA بشكل غير متناسب على حياة النساء الفلسطينيات، لا سيما في الصحة والتعليم. وكان لتدمير البنية التحتية أثر مدمر على الأسر وعلى حياة النساء والفتيات من خلال منع حصولهن على الغذاء، والماء، والصرف الصحي، والكهرباء، والرعاية الطبية المنقذة للحياة. هذا وقد أشارت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة في عام 2017 إلى الحرمان الاقتصادي، وارتفاع مستويات البطالة، بالإضافة إلى ضغوط الاحتلال التي جعلت المرأة الفلسطينية أكثر عرضة للعنف، على أن المزيد من الموارد للمرأة الفلسطينية لن يجعلها أقل عرضة للعنف فحسب، بل إنها ضرورية لمشاركتها في مجتمعتها.

بالنسبة للنساء، إن الخوف والحرمان المصاحب للاحتلال، يعني عدم القدرة على الانضمام إلى الحياة العامة، أو الدفاع عن حقوقهن. لقد قلص الاحتلال الإسرائيلي المساحة أمام مجتمع مدني حر ومستقل عن طرق حظر المظاهرات السلمية، واضطهاد الصحفيين الذين ينتقدون الاحتلال. وتتهم إسرائيل المدافعات عن حقوق الإنسان بالتحريض. وفي يوليو/تموز من هذا العام، سارت آلاف النساء الفلسطينيات على الحدود الشرقية لقطاع غزة في احتجاج سلمي ضد الاحتلال، فأطلق القناصة الإسرائيليون النار على المتظاهرين، كما أطلقوا الغاز المسيل للدموع، مما أدى إلى إصابة الآلاف وقتل ما يقرب من مئة مدني.

بالإضافة إلى ذلك، يتم استهداف متطوعي المجتمع المدني، بما في ذلك العاملون في المجال الطبي من قبل الجيش، على الرغم من أنه يمكن التعرف عليهم بشكل واضح من الزي الرسمي، كما يتم الاعتداء على الصحفيات الإناث المبلغات عن النزاع ويتم احتجازهن. ويعد الانتقام من عملهن رادعاً عن الإبلاغ عن الاحتلال والتجاوزات، وهذا كله يعمل على زيادة تهميش أصوات النساء في المجال العام.

وعند التزام مجلس الأمن بأجندة المرأة والسلام والأمن، فإنه يقر بأهمية المشاركة الحقيقية للمرأة، وأنه بدون النساء لا يمكن أن يكون هنالك سلام. إن حياة النساء الفلسطينيات دليل على أن هذه الالتزامات لم يتم الوفاء بها.

على الرغم من أن المرأة كانت في طليعة حركة التحرير الفلسطينية، فقد عملت السلطة الفلسطينية مع القيادات النسائية الشعبية لإنشاء خطة عمل وطنية 1325، وتمّ تمثيل عدد قليل من النساء في محادثات السلام، أي أن تمثيل المرأة كان تمثيلاً ناقصاً بوصفها مفاوضة رسمية ومستشارة تقنية، على الرغم من أن الأدلة الواضحة أنها غالباً ما كانت حاسمة في العمل عبر الانقسامات السياسية، وبناء الدعم الشعبي للسلام، وتوفير الخبرة الأساسية في مجال حقوق الإنسان، أو قضايا مثل الصحة والوصول إلى الموارد. لم يتم تخصيص مساحة كافية لإدماج شواغل المرأة الفلسطينية في العمليات السياسية الرئيسية، بما في ذلك تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية أو المصالحة الوطنية. إن تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار الرئيسية، بما في ذلك مؤسسات السلطة الفلسطينية، بالكاد يبلغ 5%. أي 4 فقط من بين 30 عضواً في فريق المصالحة الداخلية هم من النساء. كما لم تتم استشارة النساء الفلسطينيات في تشكيل الاستجابات السياسية أو الإنسانية في بلدنا؛ ولذلك تم تجاهل احتياجاتنا.

وزاد من تعقيد وضع المرأة الفلسطينية اليوم أزمة الشرعية والثقة الحقيقية في الأمم المتحدة، حيث تم إنشاء مجلس الأمن لأول مرة من أجل الحفاظ على السلام والأمن وليس لإدارة الصراع، وإن عدم قدرته المزمّنة على اتخاذ إجراءات فعالة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي مع أمل ضئيل في أن يتغير ذلك، يُجسّد هذه الأزمة، بل على العكس،

فإن استمرار الدول الأعضاء بالاتجار بالأسلحة، وتقديم الدعم السياسي لإسرائيل، بينما تواصل إسرائيل فرض سياسات وممارسات تنتهك بوضوح القانون الدولي.

إن الاحتلال الإسرائيلي وثقافة الإفلات من العقاب السائدة لم تدمر حياة النساء والرجال الفلسطينيين فحسب، بل عرقلت السلام والأمن في الشرق الأوسط، فلا يستطيع المجتمع الدولي أن ينظر بعيداً عن محنة شعبي الذي تحمّل أطول احتلال في العالم. إننا نطالب مجلس الأمن بمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، ودعم حقنا في تقرير المصير، كما ندعو إلى إنهاء الاحتلال بوصفه خطوة أولى نحو بناء السلام، لكي تكون المرأة في مقدّمة هذه الجهود.

لذلك، يجب على مجلس الأمن أن يتصرف الآن من أجل:

- ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في منع نشوب الصراعات، وفي الانتقال الديمقراطي، وجهود المصالحة وأي عمل إنساني.
 - دعوة السلطة الفلسطينية إلى تنفيذ خطة عملها الوطنية 1325 من خلال تخصيص الأموال الكافية، وتقديم دعم سياسي رفيع المستوى ومستمر لمشاركة المرأة الفلسطينية في جميع مراحل عمليات السلام.
 - مطالبة إسرائيل بإنهاء احتلالها العسكري، وتوسيع المستوطنات، والالتزام بالحل السياسي، والوقف الفوري لانتهاكات التزاماتها بموجب القانون الدولي.
 - ندعو الدول إلى وقف تصدير الأسلحة إلى إسرائيل عندما يكون هناك خطر من أنها قد تستخدم لارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما يتماشى مع معاهدة تجارة الأسلحة. ويجب محاسبة الحكومات وشركات الأسلحة وتجارة الأسلحة على نقل الأسلحة في الحالات التي تغذي فيها الصراعات والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.
 - وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب، وضمان المساءلة عن الانتهاكات وبخاصة الانتهاكات ضد النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان من قبل القوات الإسرائيلية، أو أية جهات أخرى.
 - التأكيد من أن جميع الجهود الإنسانية تستجيب لاحتياجات الجنسين.
 - استخدام جميع الأدوات المتاحة لضمان مشاركة ذات معنى للمرأة، وإدراج تحليل النوع الاجتماعي في أية مناقشات حول الوضع، بما في ذلك عن طريق إضافة موضوع الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى جدول أعمال فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، ودعوة النساء الممثلات للمجتمع المدني لإحاطة المجلس خلال المناقشات الخاصة بكل بلد.
- إنّ النساء الفلسطينيات اللواتي نشأن على الخطوط الأمامية في ظل الاحتلال، يدافعن عن أرضنا وبيوتنا وعائلاتنا. إننا نواصل قيادة الجهود للمطالبة بالمساءلة والدعوة للمساواة، ولذلك ليس لدينا الحق فحسب، ولكن لدينا القدرة والخبرات والتجربة اللازمة لتهيئة الطريق إلى سلام دائم وعادل أيضاً.

شكراً لكم

المركز يعقد ورشة بناء فريق ونشاط تفريري لطاقمه في الأردن

ضمن الخطة السنوية لعمل مركز المرأة المتمثلة في مشاركة الموظفين/ين في التدريبات الهادفة لبناء وتطوير قدراتهم/م واكتساب وتبادل الخبرات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، قام المركز في تشرين أول بعقد نشاط تفريري وبناء فريق لطاقمه في الأردن لمدة 3 أيام هدف إلى بناء الفريق وإعطاء الموظفين/ات فرصة للتفكير في المستقبل والبناء/الحفاظ على العلاقات المهنية داخل الفريق، وتطوير العمل ضمن الفريق.

برنامج القيادات الشابة للمجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شارك المركز في برنامج القيادات الشابة للمجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي نظّمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وجمعية المساعدات النرويجية في تونس. ضم البرنامج 14 ناشط وناشطة مجتمعات مدني من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ممثلين عن فلسطين، لبنان، العراق، مصر، ليبيا وتونس، للمشاركة في البرنامج. وقد تخلّل البرنامج التدريبي عدّة مواضيع تدريبية متنوعة تعنى بقضايا المجتمع المدني ووضعيات حقوق الإنسان، ومن المتوقع أن يتم الاستفادة من الخبرات والتقنيات المكتسبة من التدريب في مجال عمل المركز في المستقبل القريب.

مواصلة رصد وتوثيق حالات قتل النساء

يعمل المركز على رصد وتوثيق حالات قتل النساء بشكل مستمر من أجل جمع معلومات متينة يستند إليها في الضغط والمناصرة من أجل الإصلاح التشريعي الذي يراعي النوع الاجتماعي والضغط على الحكومة لاتخاذ خطوات ملموسة من أجل تعديل التشريعات الرامية إلى حماية المرأة من العنف. قام المركز برصد وتوثيق 23 حالة قتل للنساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، 10 منها في قطاع غزة و13 في الضفة الغربية وذلك حتى نهاية العام 2018.

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يكرّم المديرية العامة للمركز بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

في كانون أول، تم تكريم المديرية العامة لمركز المرأة من قبل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان ضمن 30 مدافع/ة عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك من خلال نشر كتيب بعنوان «المدافعين/ات عن الحقوق» في جامعة بيروت العربية والذي يتضمن أسماء كل المدافعين/ات عن حقوق الإنسان من المنطقة العربية.

مكتبة المركز... مرجع مجتمعي هام لدراسات المرأة والنوع الاجتماعي

لا تزال مكتبة المركز مقصدا لطلبة الجامعات والباحثين والأكاديميين ونشطاء حقوق الانسان للبحث عن المراجع التي تساهم في اغناء دراساتهم وابحاثهم. فقد زارة المكتبة خلال العام (236) زائر بهدف البحث عن المراجع المختلفة. وقد سجل تقرير رواد المكتبة ملخصا عن هذه الفئات وهي: ناشطات/ين في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان، مستشارين/ات لمؤسسات المجتمع المدني، صحفيات، مدربات في مجالات مختلفة تتعلق بالمرأة والأحوال الشخصية. أعضاء من المجلس التشريعي، أساتذة في جامعاتنا المحلية، نساء يعملن في مجال الصحة، أخصائيات/ين اجتماعيات/ين ونفسيات/ين، محاميات/ات، طالبات/ب رسالة الدكتوراه، بالإضافة الى طالبات/ب من حملة الماجستير والبيكالوريوس من جامعاتنا الفلسطينية المحلية والأجنبية.

اما بالنسبة للعناوين التي بحث عنها رواد المكتبة فقد كانت: - القتل على خلفية شرف العائلة، العنف ضد المرأة بجميع أشكاله، الانتهاكات الإسرائيلية ضد المرأة الفلسطينية، أفلام وثائقية توعوية تصب في قضايا المرأة، الطلاق، الوضع الاقتصادي للنساء المقدسيات، المرأة وقانون العقوبات، الدستور في فلسطين، الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة، سفاح القربى، المرأة ذات الإعاقة والصحة الإنجابية، الصلح العشائري في فلسطين، الشهادة في الشق الجنائي والجزائي، الكوتا النسوية، النساء في موقع الأحزاب السياسية اليسارية، هدم البيوت وتأثيرها على المرأة، السيرة الذاتية لنساء ناشطات حقوقية، اغتصاب الزوجة، أدلة تدريبية حول حقوق المرأة بمختلف القضايا، المرأة والميراث، الأسر التي ترأسها النساء، الضمان الاجتماعي الفلسطيني، القضاء والأحكام في المحاكم الشرعية، البرلمانيات الفلسطينيات، الوضع الاقتصادي للنساء المقدسيات، نظام التحويل للنساء المعنفات، تشتت العائلات الفلسطينية، الانتحار، الولاية والوصاية على الأطفال في فلسطين، السلطة الذكورية في المجتمع العربي، المرأة والنزاعات المسلحة، البرلمان الفلسطيني الصوري، وضعية المرأة الفلسطينية وخاصة المرأة ذات الإعاقة، التشريعات زمن الانقسام، استئصال الرحم للفتيات ذوات الإعاقة، القضاء الكنسي والشرعي في فلسطين، Jerusalem A City Divided.

وخلال هذه الفترة واصلت الزميلات العاملات بالإشراف على المكتبة تزويدها بالكتب والمراجع الحديثة، وجرى كتابة ملخص موجز عن كل منها، ونشر ما يزيد عن (40) منها في الصفحات الأدبية للصحف اليومية كالقدس والحياة الجديدة. وكذلك جرى اهداء مئات النسخ من دراسات ومنشورات المركز الى المكتبات والمؤسسات العامة والمجتمعية.

وشاركت مكتبة المركز في العديد من الأنشطة والفعاليات المتخصصة على المستوى الوطني، منها على سبيل المثال معرض فلسطين الدولي الحادي عشر للكتاب تحت شعار (فلسطين الوطن... القدس العاصمة) وجرى خلاله عرض لكتب ومنشورات المركز بصورة مجانية.

إهلاق كتب ... دراسات



عندما تعاقب الضحية مرتين ... ويكافأ الجاني!!!

تقرير حول موجبات إلغاء المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠

قام المركز بإصدار دراسته حول "موجبات إلغاء المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠" والتي تم إعدادها بالشراكة مع ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، تركز الدراسة على الجوانب الموجبة لإلغاء هذه المادة أسوة بالعديد من الدول العربية لا سيما المملكة الأردنية الهاشمية.

في نيسان، وبحضور عدد من ممثلي/ات المؤسسات النسوية الأهلية والرسمية ونشطاء حقوق الإنسان وأعضاء المجلس التشريعي، نظّم المركز ورشة عمل نقاشية في رام الله استعرض فيها مخرجات هذه الدراسة ليصار إلى إرسال مذكرة إلى مجلس الوزراء الفلسطيني من قبل المركز، تتضمن نتائج هذه الدراسة، وموجبات إلغاء المادة ٣٠٨ لانطوائها على مخالقات صارخة للقانون الأساسي الفلسطيني المعدّل لسنة ٢٠٠٣، وكافة المعايير الدولية لحقوق الإنسان للمرأة.

وعلى شرف الثامن من آذار قام سيادة الرئيس محمود عباس بإصدار قرار بقانون جديد يحمل رقم (٥) للعام ٢٠١٨ بتعديل أحكام قانون العقوبات رقم ١٦ للعام ١٩٦٠، بناءً على تنسيب من مجلس الوزراء، ألغى بموجبه المادة ٣٠٨ باستخدام المادة ٤٣ من القانون الأساسي الفلسطيني، التي تسمح لرئيس الدولة بإصدار قرارات لها قوة القانون، وهذا ما اعتبره مركز المرأة وباقي المؤسسات الحقوقية والنسوية إنجازاً إيجابياً وتحقيقاً لمطالب الحركة النسوية، واستجابة لحملة الضغط والمناصرة والتي كان آخرها الحراك الذي قام بإنجازه مركز المرأة في سبيل إلغاء هذه المادة.

قراءة نسوية في قانون الضمان الاجتماعي

قام المركز بإعداد تقرير بعنوان "المرأة وقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني" وذلك بعد إقرار قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني وما رافقه من حراك من قبل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. يقدم التقرير رؤياً نسوية فلسطينية لقانون الضمان الاجتماعي، ويستند إلى ورقة الموقف المعدّة من المركز بخصوص قرار بقانون رقم (١٩) لعام ٢٠١٦ بشأن الضمان الاجتماعي التي تناولت أبرز القضايا التي يرى المركز فيها تمييزاً ضد المرأة كغياب الحوار المجتمعي والمشاورات الوطنية عند إقرار القانون وغياب دور الدولة كضامن لأموال المساهمين/ات في صندوق الضمان الاجتماعي.



تكمن أهمية التقرير في كونه يقوم بإبراز واقع النساء في إطار قانون الضمان الاجتماعي الذي تم إقراره مؤخراً من خلال تسليط الضوء على أبرز جوانب التمييز وانتهاك الحقوق التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية في هذا القانون، ومقارنته مع القانونين الأردني واللبناني، وذلك للمساهمة في تطوير البيئة التشريعية والسياسات المؤسساتية التي تدعم المرأة الفلسطينية وتحملها.

كما جاءت فكرة إعداد هذا التقرير من أجل تقييم مدى الحماية الاجتماعية والاقتصادية التي يوفرها القانون للنساء وإبراز التمييز الذي يوقعه القانون الذي تم إقراره مؤخراً بموجب قرار بقانون رقم (٦) لعام ٢٠١٧ بحق المرأة من منظور نسوي.

ورقة حقائق

أصدر المركز خلال عام ٢٠١٨ (ورقة حقائق حول وضعية المرأة الفلسطينية واليات الحماية القانونية) هدفت الى عرض لمحة موجزة حول وضعية المرأة الفلسطينية وعرض جملة من الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية والتي تنبع من مصدرين رئيسيين وهما عنف الاحتلال الإسرائيلي بداية والعنف المجتمعي الداخلي في المجتمع الفلسطيني.

على صعيد العنف المجتمعي اشارت الورقة الى ان المرأة الفلسطينية لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً في كل مناصب صنع القرار سواء بالانتخاب أو التعيين. فالنساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية وصنع القرار على المستوى السياسي لا تتجاوز ١١,٧٪، ونسبة المديرات العامات ١٢٪، ونائبات الوزراء ١٦٪. في حين تم استبعاد النساء بشكل كامل من حوارات إنهاء الانقسام السياسي، حيث لم تشارك أي امرأة في المحادثات التي أدت الى توقيع اتفاق القاهرة بين فتح وحماس، كما لم يكن هنالك أي تمثيل نسائي في عضوية اللجان الفنية المنبثقة عن ذلك الاتفاق، كما أن نسبة النساء السفيرات لا تتجاوز ٥,٨٪، ويمثلن ١٧,٢٪ من القضاة، و١٦,٧٪ من المدعين العامين، و٢٢,٥٪ من المحامين، فيما تشغل النساء ٤٢,٦٪ من وظائف القطاع العام.

واستعرضت الورقة بالتفصيل اشكال العنف المختلفة التي تعاني منها النساء الفلسطينيات مستعرضة الأرقام والإحصاءات التي أعلنتها المؤسسات والمراكز الإحصائية المختلفة، كما تناولت أبرز القضايا القانونية التي لا تزال تشكل عقبة امام المساواة ونبذ التمييز والعنف ضد النساء وخاصة النصوص العديدة الواردة في قانوني الأحوال الشخصية والعقوبات الساريين في أراضي فلسطين.

كما تناولت الورقة عرضاً للجهود التي تبذلها المؤسسات النسوية والحقوقية الفاعلة على المستويين المحلي والدولي في مجابهة العنف والتمييز ضد النساء والتوصيات المقترحة للتصدي لهذا العنف في مختلف المجالات.

توعية وبناء قدرات

رفع وعي النساء بالحقوق القانونية والعنف المبني على النوع الاجتماعي

يؤمن المركز بأهمية رفع وعي النساء بحقوقهن القانونية والاجتماعية إلى جانب تقديم الخدمات الإرشادية لهن حيث أنّ للمركز باع طويل في هذا المجال. خلال العام ٢٠١٨، عمل المركز على استهداف ١١٨ امرأة من ربات البيوت حيث تم تشكيل ٦ مجموعات نسوية في كل من قريتي بيتين وبيتللو في رام الله، والطور في القدس، وبيت سوريك في شمال غرب القدس، والخضر في بيت لحم والبلدة القديمة في الخليل. وقد قام المركز خلال الجلسات التوعوية بالتعريف حول عمل وبرامج مركز المرأة والخدمات التي يقدمها المركز، إضافة إلى تقديم عروض ونقاشات حول القانون الدولي والمحلي مع التركيز بشكل خاص على مفهوم ومكونات عقد الزواج و «حقوق الزوجة» في قانون الأحوال الشخصية والطلاق والعنف الأسري والميراث وقانون العقوبات.

دورات توعية لطلبة الجامعات بعنوان: حقوق امرأة حقوق إنسان

في إطار استمرار برنامج نشر التوعية القانونية والاجتماعية لطلبة الجامعات الفلسطينية والذي ينظمه مركز المرأة بالتعاون مع الجامعات الفلسطينية سنوياً ويستهدف الطلبة من كلا الجنسين. قام المركز بعقد (٣) دورات توعية في جامعات بيرزيت، النجاح وجامعة الاستقلال بعنوان «حقوق امرأة حقوق إنسان» بمشاركة ٩٥ طالب/ة، عقدت كل دورة بمعدل أربعة أيام تدريبية تم خلالها التركيز على التمييز ضد المرأة في قانون العقوبات الفلسطيني وقانون الأحوال الشخصية، وقانون حماية الأسرة من العنف، والاتفاقيات الدولية؛ خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو» التي انضمت إليها فلسطين دون تحفظات.

دورة تدريبية حول "التحليل المعمق للبنى الثقافية والاجتماعية للعنف"

عقد المركز دورة تدريبية لشبكة حماية النساء في الخليل التي قام المركز بتشكيلها في بداية العام ٢٠١٨ بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة ودائرة النوع الاجتماعي في محافظة الخليل والمؤسسات الرسمية والأهلية. شارك فيها ١٦ مشاركاً ومشاركة من أعضاء شبكة الحماية تحت عنوان "التحليل المعمق للبنى الثقافية والاجتماعية للعنف"، حيث هدفت إلى فهم الأطر البنيوية العميقة للعنف الثقافي والبنوي على أسس النوع الاجتماعي ومفهوم التحويل المجتمعي بما يساهم في خلق فهم مشترك لدى مقدمي الخدمات حول العنف ضد النساء. وأكد المركز خلالها على أهمية التصدي لمشكلة العنف ضد النساء وأثرها الكبير على الأسرة الفلسطينية ومنظومة المجتمع بشكل عام ويأتي من خلال إقرار قوانين فلسطينية تجرّم ظاهرة العنف ضد النساء. وفي الختام أكدت ريان مسؤولة دائرة النوع الاجتماعي في محافظة الخليل على أهمية التدريب الذي يأتي في ظل واقع خاص وصعب تشهدده محافظة الخليل ودعت المؤسسات إلى تكثيف الجهود في التنسيق والتشبيك للحد من ظاهرة

العنف المبني على النوع الاجتماعي.

تطوير قدرات المهنيين/ات في مجال حقوق المرأة

عقد المركز ورشة عمل للمهنيين/ات في القدس استمرت لمدة ٥ أيام وبواقع ٣٠ ساعة تدريبية، وقد شارك فيها ما مجموعه ١٨ مشارك/ة منهم ٣ ذكور تنوعت تخصصاتهم ما بين مرشدين اجتماعيين في المؤسسات، محاميين/ات، أخصائيين/ات نفسيين، أخصائية علاج طبيعي. وقد ركزت الورشة على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة، الإجراءات الاجتماعية للتدخل مع النساء، الإجراءات القانونية للتدخل مع النساء، واتفاقية «سيداو».

تدريب لجمعية نهضة بنت الريف الخيرية والأخصائيات في شبكة الحماية في الخليل

عقد المركز تدريباً حول التدخل قصير المدى بواقع ٣٠ ساعة تدريبية تم عقده في مكتب الخليل بمشاركة ١٥ مشارك/ة من طاقم المؤسسة القاعدية في منطقة الخليل-جمعية نهضة بنت الريف الخيرية والأخصائيات في شبكة الحماية في الخليل من وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة والعديد من المؤسسات الأهلية. وأشارت المتدربات إلى أهمية التدريب في بناء خطط عمل مع النساء ضحايا العنف وأهميته كونه تدريب عملي يساعد في ممارسة الإرشاد الاجتماعي مع الحالات، مما أدى إلى تقربهم من واقع العمل مع النساء. وفي نهاية التدريب أشارت المتدربات إلى أنهنّ يستطعنّ التعامل والعمل مع الحالات التي تتعرض للعنف عند توجيهها لطلب خدمة التدخل، مطالبين/ات بضرورة استهداف مركزات العمل مع النساء ضحايا العنف في الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية عامةً والتعامل مع الحالات الصعبة والمهددة حياتها بالخطر خاصةً.

بناء قدرات المحاميين/ات الشرعيين/ات المتدربين/ات في المرافعة القانونية بقضايا النساء

عقد المركز دورات تدريبية حول «إجراءات وآليات المرافعات في المحاكم الشرعية والقضايا القانونية المتعلقة بالمرأة» في رام الله، استهدفت ٧٠ محامي/ة من المتدربين/ات الشرعيين/ات (٩ ذكور و ٦١ إناث) في ٤ مواقع في رام الله والخليل وبيت لحم والقدس الشرقية. وقد تناول التدريب عدة موضوعات من بينها: التعريف عن المركز وطبيعة الخدمات المقدمة للنساء، قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٧٦ وقانون أصول المحاكمات الشرعية لعام ١٩٥٩ وتشكيل المحاكم، النفقة، الحضانة، المشاهدة، والاستضافة، المهر، اتفاقية «سيداو» ومدى مواءمتها لقانون الأحوال الشخصية، ماهية المحاكم المدنية والمحاكم الشرعية في القدس والضفة الغربية والمحاكم الأردنية الشرعية بالقدس والمقارنة بينهما، المعاملة بالمثل والصلاحيات الموازية بالمحاكم ما بين الضفة والقدس والمحاكم الأردنية وتناول بعض القوانين الإسرائيلية التي تدخلت في وظائف المحكمة الشرعية في

القدس، دوائر التنفيذ وقوانينها وإجراءاتها وآليات صندوق النفقات الفلسطيني لأهميتهما بقضايا تنازع القوانين. وفي نهاية التدريب أكد المشاركون/ات على أهمية التدريب في رفع قدرتهم على الترافع أمام المحاكم الشرعية حول قضايا المرأة بشكل خاص. بالإضافة إلى خلق الوعي حول قضايا النوع الاجتماعي وتطوير المواقف الداعمة تجاه النساء بين المتدربين/ات.

ورشة توعية للناشطات النسويات

دعماً للمشاركة النشطة ودور المرأة الفلسطينية في صنع القرار على جميع مستويات المجتمع، لا سيّما النهوض بجدول أعمال السلام والأمن المراعي للنوع الاجتماعي، عقد المركز ورشة عمل على مدار ١٥ يوماً شاركت فيها ١٠ ناشطات سياسياً في مجتمعاتهن؛ حيث ضمت الورشة أعضاء من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وموظفات من صندوق النفقة الفلسطيني، محاميات/ين وباحثات/ين. وقد هدف المركز من الورشة تعزيز دور تلك النساء في المناصرة من أجل الخطة الوطنية للقرار ١٣٢٥ من خلال تصميم حملات المناصرة، وأساليب التأثير في السياسة وصنع القرار واستخدام وسائل الإعلام المختلفة. وقد تم خلال الورشة تعريف المشاركون/ات بالقرار ١٣٢٥ وتطبيقه في فلسطين، بالإضافة إلى نظرة عامة على المعاهدات الدولية وآليات الأمم المتحدة وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي التي تؤثر مباشرة على النساء الفلسطينيات، مع التركيز على جمع الشهادات والإبلاغ. كما تم تعريفهن على القوالب النمطية الخاصة بالمرأة في وسائل الإعلام والتميز واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الحملات والمناصرة.

المجموعات الإرشادية الداعمة

جاءت فكرة المجموعات الإرشادية الداعمة للنساء التي استهدفت منطقة القدس البلدة القديمة وسلوان، لما يراه المركز من عنف مضاعف تجاه النساء المقدسيات من انتهاكات إسرائيلية وتضييق سبل الحياة الكريمة، إلى عنف اجتماعي وأسري علمين، لذا عمل المركز على تشكيل مجموعتين نسويتين وتقديم خدمات الدعم والإرشاد الاجتماعي. خلال هذا العام تم تشكيل وتنفيذ مجموعتي دعم في كل من العيساوية وسلوان في القدس حيث تم التنسيق مع مركز نسوي الثوري في سلوان وجمعية اميلسون في العيساوية. وتم عقد ٢٦ لقاء حيث شاركت ٢٧ سيدة في كلا المجموعتين. وقد ركزت اللقاءات التي تم عقدها في المجموعتين على تعريف مفهوم مجموعات الدعم الذاتي وأهدافها، وتوكيد الذات، الضغوطات وتأثيرها على الحياة، وتحديد الأولويات في الحياة.

خلال التقييم أوضحت المشاركات بأن اللقاءات كانت مهمة بالنسبة لهن حيث قامت بتزويدهن بمعلومات حول التعامل مع الآخرين خاصة الجيران والأبناء، وأن اللقاءات ساعدتهن على إيجاد مساحة للتعبير عن أنفسهن وتعزيز ثقتهن بأنفسهن.

مجموعة نسوية في قرية بيت سوريك - رام الله

تم استهداف ٢٠ سيدة من قرية بيت سوريك حيث لم يتم استهداف المنطقة سابقا و تعتبر قرية بيت سوريك من قرى غرب القدس وهي القرى المهمشة جزئيا على مستوى الخدمات بحكم واقعها السياسي كمناطق C والتي تخضع للاحتلال على مستوى السيادة ومن جهة أخرى تخضع لخدمات السلطة من جهة أخرى الامر الذي يعيق وصول الخدمات الى هذه المنطقة ومن خلال مشاهداتنا من الواضح ان هناك اتكال على دعم المؤسسات لهذه القرية ولا سيما وكالة الغوث الدولية حيث ان المدرسة الوحيدة في البلدة للإناث هي مدرسة الوكالة، تم عقد لقاء تعارفي حول مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والخدمات التي يقدمها المركز، ولا سيما بما يتعلق بالخدمة القانونية والاجتماعية للنساء وقضية التوعية وما تهدف له في ظل واقع المرأة والتميز الذي تتعرض له ، وتم طرح واقع النساء في فلسطين ولا سيما واقع النساء في قرية بيت سوريك ووجهة نظر النساء حول هذا الواقع من حيث وجود التمييز ضد النساء ومن حيث الظواهر العامة التي تعاني منها النساء ، حيث اكدن في سياق الحديث والمشاركة ان هناك سلوكيات لا زالت تعيق تحسين وضع النساء ولا سيما قضية الزواج المبكر وتعليم النساء فرغم التغيرات الأخيرة الى ان زواج القاصرات لا زال يحكم بعض سلوك العائلات ويوجه النساء ، وتعليم النساء على الغرم من وجوده الى انه بشكل غير مرضي في القرية، وفي سياق مشاركة النساء في الاطار العام تم ذكر مشاركة بعض النساء في المجلس القروي الى انهن يرين انها مشاركة خجولة تقتصر على بعضهن واحيانا يستثنين ويهاجمهن من قبل المجتمع المحلي.

شبكات وشراكات

بناء شراكة وتطوير قدرات مؤسسة قاعدية في محافظة

تم خلال العام ٢٠١٨ بناء مؤسسة قاعدية شريكة جديدة في محافظة الخليل في منطقة دورا وتوقيع مذكرة التفاهم والشركة مع جمعية نهضة بنت الريف الخيرية-دورا وتم اختيار هذه الجمعية حيث أنها تغطي مناطق دورا بتجمع (٤٥) قرية ولوجود ثقة عالية من المجتمع المحلي بالجمعية والخدمات المقدمة فيها وتم تعيين كادر عامل مكون من اخصائيتين ومحاميتين ومحاسبة وموظفة علاقات عامة، قام المركز بتدريب وتأهيل الكادر لتقديم خدمات نوعية للنساء المعنفات.

بناء شراكة وتطوير قدرات مؤسسات قاعدية في القدس

عمل المركز على بناء شراكة مع مؤسسة قاعدية في القدس، ايماننا منا بأهمية دعم صمود المؤسسات المقدسية والمساهمة في توفير خدمات للنساء المقدسيات، وتم توقيع اتفاقية في بداية العام مع مركز نسوي الثوري سلوان وقد جاء هذا الاختيار للمركز كشريك رئيسي لمركز المرأة في محافظة القدس بعد دراسة وافية لجميع المؤسسات النسوية القاعدية في المحافظة وزيارة المؤسسات التي انطبقت عليها عدد من المعايير التي تم بناءها من خلال طاقم متخصص في المركز وجاءت من خبرة طويلة في العمل على بناء قدرات مؤسسات قاعدية، وقد عقد المركز مجموعة زيارات للمؤسسات وتم اختيار المركز النسوي لانطباق عدد كبير من المعايير وكذلك رغبة المركز في توسيع نطاق خدماتها وخبرتها في العمل مع النساء في ظروف صعبة.

الخدمات القانونية والاجتماعية وخدمات التوعية المقدمة من المؤسسات القاعدية بالشراكة وبإشراف مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

ساهمت التدخلات التي قدمها المركز من خلال الاشراف والتدريب على تمكين المؤسسات القاعدية الشريكة جمعية سيدات أريحا وجمعية نهضة بنت الريف من تقديم خدمات ارشاد قانوني واجتماعي وتوعية للنساء في المناطق المهمشة فكانت خلال هذا العام الخدمات المقدمة للنساء كالآتي:

الارشاد الاجتماعي والقانوني بالشراكة مع جمعية سيدات اريحا

قدمت جمعية سيدات أريحا الخدمات القانونية والاجتماعية ل ١٤٦ سيدة في أمس الحاجة إليها، منهم ٤٦ سيدة قدمت لهن الخدمات الاجتماعية والقانونية؛ وقدمت ارشاد اجتماعي ل ٢٠ سيدة، وأما الخدمة القانونية فقط فقد تم تقديمها ل ١٠ سيدات، كذلك تم تقديم استشارات اجتماعية وقانونية ل ٧٠ سيدة، وترافعت أمام المحاكم الشرعية ل ٥٧ قضية في المحكمة منها تم الحصول على ٣٠ قرار في صالح المرأة والباقي ما زالت جارية و٤ تم مساعدتهن في تنفيذ قرارات.

معظم الحالات تمحورت حول الحرمان من الحقوق من أفراد الأسرة أو من الزوج خصوصا المهمل المؤجلة، والعنف الجسدي والجنسي، وحضانة الأطفال والمشاكل المتعلقة بالأسرة بما في ذلك الطلاق والانفصال والنفقة.

وكان التوزيع الجغرافي للحالات التي طلبت الخدمة طويلة المدى وترافع بالمحاكم على النحو التالي: المدن (36) والقرى (56)، ومخيمات اللاجئين (20).

لقاءات التوعية بالشراكة مع جمعية سيدات أريحا

عقدت جمعية سيدات أريحا من خلال الطاقم المختص (42) جلسة توعوية في محافظة أريحا والاعوار والمناطق المجاورة كالعوجا، عقبة جبر، عين السلطان، أريحا، الجفتلك. وتركزت أهم محاور جلسات التوعية على القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة، ودور القانون في حماية المرأة وقوانين الاحوال الشخصية والعقوبات. استهدفت هذه اللقاءات 621 مشاركا معظمهم من ربوات البيوت والعمال وطلبة المدارس، وكانت من أهم النتائج الرئيسية رفع مستوى الوعي بين النساء خلال هذه الجلسات. وأصبحن أكثر معرفة بحقوقهم، ولاحقا لجلسات التوعية ارتفع عدد المستفيدات أيضا من حيث الاستشارات، وتحويل القضايا والتواصل الفعال مع المؤسسات المجتمعية.

الارشاد الاجتماعي والقانوني من خلال العيادات المتنقلة بالشراكة مع جمعية سيدات أريحا

كما فقد عمل الطاقم المهني في جمعية سيدات أريحا على تنفيذ 71 زيارة من خلال خدمة العيادات المتنقلة في فصايل والجفتلك، الديوك الفوقا، النويعمة، والعوجا وقدم الطاقم المهني استشارات فردية لعدد 7 نساء حول العنف المنزلي في الأغلب، في كل العوجا والجفتلك كان هناك اهتمام كبير في عمل العيادة المتنقلة وكان هناك طلب من المدارس للقاءات توعية مع الطلبة وكذلك توجه من بعض النشطاء المحليين.

الارشاد الاجتماعي والقانوني بالشراكة مع جمعية نهضة بنت الريف

قدمت جمعية نهضة بنت الريف الخدمات القانونية والاجتماعية أن 144 امرأة في أمس الحاجة إليها، منهم 20 سيدة قدمت لهن الخدمات الاجتماعية والقانونية؛ وقدمت ارشاد اجتماعي 18 سيدة، وأما الخدمة القانونية فقد تم تقديمها ل 5 سيدات، كذلك تم تقديم استشارات اجتماعية وقانونية ل 101 سيدة، وترافعت أمام المحاكم الشرعية ل 28 حالات في المحكمة منها تم الحصول على 11 قرار في صالح المرأة والباقي ما زالت جارية.

معظم الحالات تمحورت حول الحرمان من الحقوق من أفراد الأسرة أو من الزوج خصوصا المهمل المؤجلة، والعنف الجسدي والجنسي، وحضانة الأطفال والمشاكل المتعلقة بالأسرة بما في ذلك الطلاق والانفصال والنفقة.

وكان التوزيع الجغرافي للحالات التي طلبت الخدمة على النحو التالي: المدن (٤٤) والقرى (٧٥)، ومخيمات اللاجئين (٢٥).

لقاءات التوعية بالشرطة مع جمعية نهضة بنت الريف

عقدت جمعية نهضة بنت الريف من خلال الطاقم المختص (٣٩) جلسة توعوية في دورا والمناطق المجاورة كبيت الروش، الريحية، امريش، السموع، مخيم الفوار وتركزت أهم محاور جلسات التوعية على القضايا المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وتعريف ببرنامج الخدمات القانونية والاجتماعية، وكذلك بعض القضايا القانونية في الاحوال الشخصية والعقوبات. استهدفت هذه اللقاءات ٦٦٠ مشاركا معظمهم من ربات البيوت، وكانت من أهم النتائج الرئيسية رفع مستوى الوعي بين النساء خلال هذه الجلسات. وأصبحن أكثر معرفة بالعنف المبني على النوع لاجتماعي، ولاحقا لجلسات التوعية ارتفع عدد المستفيدات أيضا من حيث الاستشارات، وتحويل القضايا والتواصل الفعال مع المؤسسات المجتمعية.

يوم دراسي مع المؤسسات القاعدية الشريكة للمركز في طولكرم وطوباس وأريحا والخليل

نظم المركز يوم دراسي بين المؤسسات القاعدية الاربعة لتبادل الخبرات بين المؤسسات النسوية القاعدية في العمل مع النساء ضحايا العنف وبناء برامج تدخل ملائمة، وللتركيز على تجربة عمل المؤسسات القاعدية السابقة مع مركز المرأة وضم للقاء ٤٠ شخص من الهيئة الادارية وطاقم العمل المهني، في جمعية النجدة وجمعية طوباس ووحدة الخدمات مركز المرأة وجمعية سيدات أريحا لدعم الكادر الجديد والهيئة الادارية في جمعية نهضة بنت الريف ورفده بالخبرات الطويلة لمركز المرأة للإرشاد القانوني وجمعية النجدة الاجتماعية لتنمية المرأة الفلسطينية طولكرم وجمعية طوباس الخيرية وجمعية سيدات أريحا والتي ابتدأت شراكتهم مع المركز وخبرتهم في تقديم الخدمات للنساء منذ سنوات.

وركزت الورشة على التجربة العملية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والمؤسسات الشريكة في تقديم الخدمات الاجتماعية والقانونية للنساء، وأهمية التشبيك والتنسيق مع المؤسسات الرسمية والمجتمعية للمساهمة في توفير بيئة داعمة للنساء وكذلك رفع الوعي المجتمعي بقضايا العنف والنوع الاجتماعي، وأشارت المشاركات في اللقاء الى التحديات التي تواجه العمل مع النساء في الارشاد والتوعية وتمثيلهن بالمحاكم، وكيف أن القضايا تحتاج لصبر ونفس طويل في متابعتها للوصول إلى نتائج تكفل حقوق النساء، ولكن يبقى القانون عاجز عن حماية النساء ضحايا العنف وردع المعتدين. واختتم اليوم الدراسي بتوجيه مجموعة من التوصيات والدروس المستفادة من قبل المشاركات قدمن من خلالها خلاصة تجاربهن في العمل مع النساء ضحايا العنف، والمجتمعات المحلية في المناطق المهمشة وأكدوا على أن تجربة العمل مع مركز المرأة هي تجربة مهنية نوعية وساهمت في تطوير خبراتهم في العمل على مستويات مختلفة داخل مؤسساتهم وتطوير كوادرمهم المتخصصة.

برنامج المتطوعين/ات

عمل المركز على تشكيل ٤ مجموعات طوعية في محافظة طوباس وطولكرم والخليل وقلقيلية، وقد تم تجنيد ٨٠ متطوع/ة خلال الفترة السابقة، وقد شارك عدد منهم للقاءات توعية وتدريب متخصص في قضايا اجتماعية وقانونية، كما وتم عقد اجتماعات دورية للمتابعة ومناقشة الخطة السنوية لبرنامج المتطوعين. وطرحنا خلال الاجتماعات مواضيع ذات علاقة بقضايا المرأة لتمكين المتطوعين وتزويدهم بمهارات التحليل لفهم الخلفيات والمسببات ذات العلاقة بواقع المرأة في المجتمع الفلسطيني ومناقشة التصورات والحلول لمثل هذه القضايا، وبناء قدرات المجموعة وتمكينها من خلال تزويدهم بمهارات شخصية بهدف زيادة قدرة المجموعة على التفاعل مع المجتمع المحلي وخصوصا فيما يتعلق بإدارة ورشات التوعية والتدريبات في سبيل تشكيل مجموعة قادرة على الاندماج المجتمع وملامسة لاحتياجات النساء وقادرة ان يكونوا وكلاء لتغيير المجتمعي.

دورة تدريب مدربين/ات

تم عقد دورة تدريبية (تدريب مدربين ومدربات) لمدة (٦) ايام بواقع (٣٠) ساعة تدريبية ل (٢٤) متطوع/ة من المجموعات الاربعة حيث تم اختيار (٢٤) متطوع من كل من المجموعات الاربعة ضمن معايير محددة.

دورة تدريبية حول المناصرة والقيادة

عقدت دورة تدريبية في القيادة وحملات المناصرة لمدة (٤) ايام بواقع (٢٤) ساعة تدريبية ل (٢٠) متطوع/ة من المجموعات الأربعة. هدف البرنامج التدريبي الى اكتساب المعارف لبناء حملات التعبئة والمناصرة، اكتساب طرق تحديد المشاكل والأولويات والأهداف في بناء خطة مناصرة، تطوير وتطبيق طرق واليات لإدارة والتخطيط للحملات والعمل مع المؤثرين. كما هدف الى تطبيق الأدوات والوسائل الأكثر تأثيرا في الضغط والمناصرة ومعايير اختيار هذه الأدوات في الحملات، اكتساب المعارف والمهارات في التشبيك وبناء الشبكات وإشراك المجتمع المحلي، واكتساب وسائل مراقبة الحملة ورصدها وآليات تقييمها.

لقاءات مع قيادات نسوية لنقل تجربتهن في العمل النسوي إلى الأجيال الشابة

نظم المركز من خلال برنامج المتطوعين/ات ٤ ورشات مع قيادات نسوية محلية كل محافظة من المحافظات الاربعة المتواجدها المتطوعين والمتطوعات لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وعملت القيادات اللواتي تم استضافتهن على إثراء خبرة وتجربة المتطوعين ولوحظ خلال ابرازهن للتحديات في منطقتها، ان التجربة تكون اقرب للواقع المتواجد بها المتطوعين/المتطوعات والتعرف على التحديات والصعوبات التي واجهت هذه القيادة المجتمعية اثناء مسيرتها سواء الاجتماعية ام السياسية او النضالية او في حياتهن العملية وكيف تحدين هذه الصعوبات وتغلبن عليها بقوة ارادتهن وتصميمهن

المبادرات المنطقية

مجموعة متطوعي طوباس نفذت مخيم صيفي للأشخاص ذوي الاعاقة مع امهاتهم عنوانها (خطوة امل) وكانت على مدار اربعة ايام في قرية تياسير والعقبة حيث بها نسب الاعاقة مرتفع جدا. ارتكز المخيم حول التوعية بمفهوم العنف والحديث عنه بكافة أشكاله وأنواعه وتأثيره على الأشخاص المعاقين وخاصة المرأة وقانون حماية الأشخاص المعاقين وخاصة المرأة والامتيازات التي تمنحها التنمية الاجتماعية. وحقوق المرأة المعاقة والتحديات التي تواجهها في المجتمع.

مجموعة متطوعي قلقيلية نفذت وتحت عنوان (يلا نفرح) مبادرة في محافظة قلقيلية للأطفال والطفلات الايتام بدأت بنشاط تثقيفي ترفيهي لهؤلاء الاطفال وعن طريق اللعب تم التوعية حول العنف الاسري واثارة ، وكانت أيضا ضمن سلسلة الانشطة نشاط طوعي تم خلاله العناية بالحديقة الخاصة بالجمعية و تنظيفها وزراعتها بالأشتال والورود، وتبع النشاطات المختلفة مع الجمعية توزيع الهدايا البسيطة والتي كانت عبارة عن قرطاسية مدرسية على الاطفال المقيمين في الجمعية.

مجموعة متطوعي الخليل نفذت مبادرة على مدار اربعة ايام عبارة عن حملة توعية في مخيم العروب مع المركز النسوي هناك وتم التنسيق والتشبيك لهذه المبادرة أيضا مع جمعية تنظيم وحماية الاسرة.

مجموعة متطوعي طولكرم نفذت حملة توعية في قرية صيدا وكفر عبوش في محافظة طولكرم وهي من مناطق (ج) المهمشة من الخدمات. ركزت الحملة حول العنف التي تتعرض له النساء والقوانين التمييزية بالنسبة للنساء خاصة قانون الاحوال الشخصية وقانون العقوبات، ورافق ورشات التوعية هذه فحص صحي للنساء وذلك من خلال جمعية اصدقاء المريض في محافظة طولكرم.

كما قامت المجموعات التطوعية بتنفيذ سلسلة من المبادرات في المناطق منها:

- عقد نشاط تفريري وترفيهي للنساء في صارورة بالقرب من مدينة يطا، وتم في نهايته زراعة اشجار مثمرة في المنطقة وتوزيع العاب على الاطفال
- عقد جلسة تفرير نفسي وترفيه في قرية جبارة اضافة الى ورشة توعية عن قانون العمل والحقوق التي يكفلها القانون للنساء العاملات.
- نشاط توعوي وترفيهي للنساء في منطقة العقبة طوباس.
- نشاط توعوي للنساء في قرية المدورة.
- عمل سكتش مسرحي حول القتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة في محافظة طوباس.

خدمات الإرشاد القانوني والاجتماعي للنساء المعنفات

واصل المركز تقديم الخدمات للنساء والفتيات المعنفات والمنتهكة حقوقهن، ويمكن تلخيص أبرز الإنجازات المتحققة للعام ٢٠١٨ في هذا المجال وفق التقارير الإحصائية التالية:

تقرير حول عدد الحالات حسب طبيعة الخدمة المقدمة والفرع

المجموع	قانوني واجتماعي	قانوني	اجتماعي	الفرع
141	114	15	12	رام الله
176	156	20	0	الخليل
78	64	11	3	القدس
44	16	28	0	بيت لحم
40	0	0	40	مركز الطوارئ
478				

تقرير حسب نوع القضية والفئات العمرية والمكاتب

مجموع المكاتب	مجموع الفئة العمري	الفئات العمرية	الفرع
141	0	اقل من 15	فرع رام الله
	4%	20-16	
	16%	25-21	
	32%	35-26	
	17%	40-36	
	24%	أكثر من 40	
	7%	لا يوجد اجابة	
	2%	اقل من 15	
6%	20-16		
25%	25-21		
35%	35-26		
14%	40-36		
16%	أكثر من 40		
2%	لا يوجد اجابة		
78	0	اقل من 15	فرع القدس
	3%	20-16	
	5%	25-21	
	46%	35-26	
	18%	40-36	
	26%	اكثر من 40	
	2%	لا يوجد اجابة	
	44	0	
15%		20-16	
12%		25-21	
19%		35-26	
16%		40-36	
38%		أكثر من 40	
0		لا يوجد اجابة	

جدول يوضح عدد المستفيدات من الخدمات حسب تعليمهن

المستوى التعليمي	أمي	ابتدائي	اعدادي	ثانوي	جامعي	لا يوجد اجابة
جميع الفروع	1%	7%	13%	45%	31%	3%

جدول يوضح عدد المنتفعات حسب كيفية مصادر معرفتهن عن الخدمات التي يقدمها المركز

مجموع المكاتب	المحاكم	الاعلام	توعية	افراد	المتوجهة كانت حالة سابقة	محولة من متوجهة سابقة	محاضرات / ورشات عمل	مؤسسات رسمية وغير رسمية	كيفية المعرفة عن المركز
100%	27%	2%	1%	52%	9%	7%	2%	0	فرع رام الله
100%	49%	0	1%	21%	17%	7%	0	5%	فرع الخليل
100%	12%	4%	3%	45%	12%	11%	0	13%	فرع القدس
100%	12%	0	0	31%	19%	27%	3%	8%	بيت لحم
100%	0	0	0	0	3%	0	0	97%	مركز طوارئ
100%	30%	1%	1%	31%	13%	8%	1%	13%	النسبة من المجموع الكلي

تقرير حسب دخل الاسرة الشهري (بالشيكال) التي تعيش فيها المنتفعة

المنوع	لا يوجد	رقتبت الاجابة	لم يتم السؤال	اقل من 500	1000-501	1500-1001	2000-1501	2500-2001	3000-2501	3001 فما فوق	لا اعرف	الاجاميع
رام الله	0	0	0	86%	9%	0	0	0	5%	0	0	100%
الخليل	0	0	0	72%	1%	2%	0%	2%	23%	0	0	100%
القدس	0	0	0	0	0	0	33%	34%	33%	0	0	100%
بيت لحم	4%	0	0	12%	0	4%	0	0	80%	0	0	100%
مركز الطوارئ	33%	0	0	57%	0	0	0	0	10%	0	0	100%
مجاميع الفروع حسب الدخل من مجموع الحالات	1%	0	0	63%	2%	1%	0.5%	1%	30.5%	0	0	100%

تقرير حسب الجهة المحولة للمتفعة

الجهة المحولة	الشرطة	محامين خارج المركز	جهات صحية / مستشفيات	السجون	المحافظات	الشؤون الاجتماعية	المحاكم	مؤسسات أهلية ومراكز	توجهت بنفسها
جميع الفروع	1%	6%	1%	0	1%	14%	54%	11%	12%

تقرير حسب نوع القضية القانونية

المجموع	قضايا طلاق وتفريق	قضايا نفقة	قضايا حضانة	قضايا خاصة بالمهر	قضايا حقوقية واجرائية	قضايا مسكن وقضايا طاعة
649	171	376	55	27	6	13
100%	26%	58%	9%	4%	1%	2%

تقرير حسب من المنتهك (المعتدي) الذي تعرض للمتوجهة

أب	زوج	الاقارب	أم	أصدقاء-جيران	أخوة	خطيب	زملاء عمل	زوج سابق	اقارب من طرف الزوج
10%	78%	0	0	0	2%	3%	0	3%	4%

اما عن الاستشارات القانونية الاجتماعية للنساء المباشرة وعبر الخط الآمن

عمل طاقم المركز المتخصص على تقديم استشارات قانونية واجتماعية متخصصة عبر المقابلات المباشرة مع النساء، او عبر الهاتف والخط الآمن، حيث قدم استشارات خلال العام ٢٠١٨ ل ٣٤١ استشارة، منها ٢٦٠ استشارة مباشرة وعبر الخط الآمن ٤١ استشارة، ٤٠ استشارة بعد تقديم لقاءات التوعية، تركزت هذه الاستشارات حول التساؤل عن الخدمات المقدمة من قبل المركز، وخدمات مؤسسات أخرى ذات علاقة، كما تنوعت بين قضايا نفقة وحضانة وتفريق وطلاق ومهور قضايا لم الشمل، تنفيذ قرارات المحاكم، حضانة، مشاهدة ، طلاق تعسفي، التأمين الوطني، نفقة، اموال مشتركة ، حقوق قانونية لسيدات يتعرضن للعنف الجسدي، اجرة مسكن، ميراث، حقوق عمال، مهر مؤجل، استضافة، فسخ عقد زواج، وكانت هناك استشارات اجتماعية متعددة حول مشاكل اسرية، وخلافات زوجية، ودعم وتمكين اجتماعي، اعتداءات جنسية، مشاكل زوجية، خدمات مؤسسات نفسية، خدمات بيوت امنة، تحرش جنسي.

فحاليات الثامن من آذار
يوم المرأة العالمي

قام مركز المرأة والمؤسسات النسوية القاعدية بإحياء الذكرى السنوية ليوم المرأة العالمي في الثامن من أذار من خلال سلسلة فعاليات وأنشطة في المحافظات المختلفة.

نحو إلغاء المادة «٣٠٨» من قانون العقوبات الأردني المطبق في فلسطين «لا لتشريع الجريمة والاعتراف القانوني بها»

أطلق المركز بالتعاون مع ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة حملةً لإلغاء المادة «٣٠٨» من قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ التي تنطبق في الضفة الغربية، معتبراً إياها من أبرز المواد التي تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق الإنسانية للمرأة حيث تنص على إسقاط العقوبة عن مرتكبي ١٣ نوع من الجرائم الجنسية في حال تم عقد زواج صحيح ما بين المعتدي والضحية. في نيسان، وبحضور عدد من ممثلي/ات المؤسسات النسوية الأهلية والرسومية ونشطاء حقوق الإنسان وأعضاء المجلس التشريعي عقد المركز ورشة عمل نقاشية بعنوان نحو إلغاء المادة «٣٠٨» «لا لتشريع الجريمة والاعتراف القانوني بها» في رام الله قام خلالها بعرض ومناقشة أبرز نتائج الدراسة القانونية والحقوقية التي أجراها المركز حول هذه المادة والتي تسلط الضوء على المادة «٣٠٨» من قانون العقوبات الأردني المطبق في فلسطين والتي تمنح الجاني في الجرائم ذات الطابع الجنسي فرصة الإفلات من العقاب من خلال تزويجه من الضحية. والتطرق الى فجوات توفير الحماية للنساء والفتيات بالقوانين المطبقة، وذلك من أجل المطالبة بإلغاء هذه المادة من قانون العقوبات الساري.

وكنتيجة لهذا الحراك، أصدر سيادة الرئيس محمود عباس قرار بقانون جديد يحمل رقم (٥) للعام ٢٠١٨ بتعديل أحكام قانون العقوبات رقم ١٦ للعام ١٩٦٠، بناءً على تنسيب من مجلس الوزراء، ألغى بموجبه المادة ٣٠٨ باستخدام المادة ٤٣ من القانون الأساسي الفلسطيني، التي تسمح لرئيس الدولة بإصدار قرارات لها قوة القانون، وهذا ما اعتبره مركز المرأة وباقي المؤسسات الحقوقية والنسوية إنجازاً إيجابياً وتحقيقاً لمطالب الحركة النسوية، كما شارك المركز في أكثر من مقابلة إذاعية وتلفزيونية حول هذه المادة.



حملة «قودي الطريق» مع الشركاء الدوليين في مدينة القدس

في إطار الحملة النسائية الدولية التي استمرت لمدة أسبوع واحد في مدينة القدس، أطلق شركاء التنمية الدوليين ومركز المرأة حملة مشتركة «قودي الطريق» احتفالاً بالثامن من آذار، تم خلالها تنفيذ العديد من الأنشطة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. كما كان المركز أيضاً جزءاً من الحفل الختامي للقنصلية البريطانية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة «هي تقود الطريق» والذي كان عبارة عن فعالية مشتركة للعروض الموسيقية والرقص إضافة إلى كلمات من نساء فلسطينيات ملهمات، شارك فيها عدد كبير من الحضور الدوليين لا سيّما النساء، وذهب ربع الحفل إلى المركز النسوي في شعفاط.



مقالات للمركز في مجلة This Week in Palestine

في إطار الثامن من آذار، ساهم المركز في كتابة ٣ مقالات في مجلة "This Week in Palestine"، وقد حملت هذه المقالات عناوين: الاستقلال الاقتصادي- شرط أساسي للمشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية، الحماية الجنائية للمرأة الفلسطينية- الواقع والتطبيق، ودور مؤسسات المجتمع المدني في محاربة العنف ضد النساء.

فحاليات أسبوع مناهضة العنف ضد المرأة

المركز يشارك في إطلاق حملة مناهضة العنف ضد المرأة في الخان الأحمر شرق القدس

شارك المركز في انطلاق «الحملة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة الفلسطينية البدوية واللاجئة» من خيمة الاعتصام في قرية الخان الأحمر، شرق العاصمة القدس والتي كان قد أعلنت عنها وزيرة شؤون المرأة د. هيفاء الأعغا، وانطلقت الحملة بالتزامن مع انطلاقها في مدينة غزة، برعاية وزارة شؤون المرأة، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ودائرة شؤون اللاجئين، ومنتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، ومحافظة القدس. تم اختيار الخان الأحمر لتسليط الضوء على تأثير الاحتلال على النساء وخاصة في حالة هدم المنازل، وكيف تُجبر هؤلاء النساء على البحث عن عمل بعد هدم المنازل مما يزيد من الأعباء الاجتماعية والمشاكل الزوجية. وأشار المركز خلال الحملة أنه بسبب هذه الأمور، تجبر العديد من العائلات بناتها على ترك المدرسة في سن السادسة عشرة، نتيجة للمضايقات عند نقاط التفتيش العسكرية.



الحماية الجنائية للمرأة بين العام والخاص

على شرف الحملة العالمية ال ١٦ يوما لمناهضة العنف ضد المرأة، نفذ المركز ورشة عمل بعنوان "الحماية الجنائية للمرأة بين العام والخاص" في رام الله تم خلالها مناقشة موضوع الحماية الجنائية للنساء ضحايا العنف الأسري والمجتمعي وذلك بتسليط الضوء على مشروع قانون العقوبات كقانون عام ومسودة قانون حماية الأسرة كقانون خاص والضرورة الاجتماعية والقانونية الملحة لإصدار هذه القوانين لما تشكّله من دعائم حماية للمرأة الفلسطينية، وقد حضرها ما يقارب ال ٢٠ مشاركاً من مختلف المؤسسات الحقوقية والنسوية.

جلسة تفكيرية حول «قانون الأحوال الشخصية الذي نريد»

في إطار عمل مركز المرأة ومنتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف لمتابعة توصيات لجنة (سيداو) المتعلقة بموائمة التشريعات الوطنية بالاستناد إلى الاتفاقية خاصة قانون الأحوال الشخصية، عقد المركز في مدينة رام الله بالشراكة مع المنتدى جلسة تفكيرية بعنوان « قانون الأحوال الشخصية الذي نريد»، وشارك فيها العديد من ممثلي/ات الأحزاب السياسية والوطنية والقيادات النسوية والقانونيين/ات والناشطين/ات، تم خلالها التطرق إلى تحديد ماهية قانون الأحوال الشخصية الذي نطمح له، بما يضمن المساواة لجميع الفلسطينيين والفلسطينيات، ونقاش استراتيجيات العمل لمجابهة التحديات والعقبات التي قد تعترض مسيرتنا، وبناء التحالفات والائتلافات من مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأطر الجماهيرية والأحزاب السياسية والقوى الديمقراطية المؤمنة بالمساواة وعدم التمييز، للضغط والتأثير على صانع القرار الفلسطيني، لتبني قانون أحوال شخصية عصري يتواءم واتفاقية سيداو، وقد خلصت الورشة بالعديد من التوصيات.

سكتش مسرحي حول «القتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة»

قامت مجموعة من متطوعي/ات المركز من محافظة طوباس بعمل سكتش مسرحي حول القتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة تم عرضه في محافظات قلقيلية، طولكرم، وطوباس بمرافقة محامية وأخصائية اجتماعية في العروض، وقد حضر العروض أكثر من ١٠٠ سيدة من تلك المحافظات. وبعد المسرحية، ناقشت أخصائيات ومحاميات المركز مع المشاركات قانون حماية الأسرة من العنف وأهميته في الحد من حالات القتل التي تُرتكب بحق النساء هذا وتم الحديث عن أثر قتل النساء على الأسرة والمجتمع.

«اللاجئات الفلسطينيات في ظل أزمة تمويل وكالة الغوث»

نظّم المركز بالتعاون مع الائتلاف الفلسطيني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "عدالة" ورشة عمل بعنوان: اللاجئات الفلسطينيات في ظل أزمة تمويل وكالة الغوث، في رام الله، شارك فيها عدداً من ممثلي/ات مؤسسات المجتمع المدني والناشطين/ات والمؤسسات الأكاديمية والأونروا والمراكز النسوية في مخيمات اللاجئين، وقد هدفت ورشة العمل إلى تسليط الضوء على أثر قرار قطع التمويل عن وكالة الغوث على النساء في المخيمات الفلسطينية بالإشارة إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ حول المرأة والسلام والأمن وزيادة الوعي حول اللاجئات بشأن حقوقهن بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة. هذا وتم عقد الورشة أيضاً في ثلاثة مخيمات للاجئين في الضفة الغربية هي الجلزون، الدهيشة، ومخيم جنين. وقد تلقت ورش العمل ردود فعل إيجابية من

عدّة مؤسسات معبّرة عن الأهمية العالية لعقد ورش كهذه من أجل رفع الوعي على المستويين الوطني والدولي بشأن وضع المرأة واحتياجاتها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.



«من حقنا قوانين تحميننا»، «القتل جريمة ... والصمت مشاركة فيها»

شارك المركز في الوقفة الجماهيرية تحت شعار "من حقنا قوانين تحميننا" والتي نظّمها منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة بالتعاون مع العديد من المؤسسات النسوية والناشطات النسويات بما فيها المركز في رام الله، وجاءت هذه الوقفة في إطار الحملة العالمية الـ ١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة للمطالبة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات وإدخال تعديلات على القوانين التمييزية ضد المرأة كقانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية وقانون حماية الأسرة من العنف، لحماية حقوق المرأة وفرض عقوبات شديدة على من ينتهك حقوق المرأة. حيث أنه في العام ٢٠١٨ قام المركز بتوثيق ٢٣ حالة قتل للنساء ما تعتبر جريمة بحق الإنسانية لا يمكن السكوت عنها.



أقلام...

النساء وتحديات الانقسام... والمصالحة²

بقلم: نبيل دويكات

مما لا شك فيه أن النساء عموماً هي من أكثر شرائح المجتمع الفلسطيني ابتهاجاً وفرحاً بإنهاء حالة الانقسام السياسي وعودة روح الوحدة بين أبناء المجتمع الفلسطيني بأطيافه السياسية والوطنية والاجتماعية المختلفة. بل وقد لعبت الحركة النسوية على امتداد سنوات الانقسام العشرة الماضية دوراً متقدماً في إطلاق العديد من المبادرات وقيادة الكثير من الفعاليات التي هدفت الى تعبئة المجتمع الفلسطيني عموماً وتنظيم حركته باتجاه الدفع لإنهاء حالة الانقسام.

وكانت النساء الفلسطينيات في طليعة المبادرين الى الترحيب بالتطورات الايجابية في ملف المصالحة وانهاء الانقسام الفلسطيني والذي تمثل في الزيارة التي نظمتها الحكومة الفلسطينية الى قطاع غزة في الثاني من تشرين اول الحالي، وسرعان ما بادر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في اليوم التالي الى الدعوة لاجتماع موسع للأطر والمؤسسات النسوية صدر عنه بيان اشارت اولى فقراته الى الترحيب بالتطورات الحاصلة في ملف المصالحة، والدعوة الى تعزيزها وتجديدها والتصدي لأية معيقات قد تقف في طريق اتمامها.

لعل هذا الأمر أحد أهم المؤشرات ليس فقط على الدور الهام الذي تلعبه النساء عموماً في مجمل النضال الوطني التحرري الذي يخوضه المجتمع الفلسطيني في سبيل الخلاص من نير الاحتلال، وبما يفتح الطريق امام تطور وتقدم هذا المجتمع. وانما ايضا تعبير واضح عن انخراط النساء في مجمل حياة المجتمع وقضاياها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ووضعها في اولويات النساء ومؤسساتهن على اختلافها.

وانخرطت النساء الفلسطينيات، الى جانب هذا الدور الوطني الهام، في نضال طويل وعنيد من اجل حقوقهن الديمقراطية والاجتماعية، في ظل بيئة اجتماعية-اقتصادية-سياسية وقانونية صعبة ومعقدة، ويتداخل فيها الموروث الثقافي مع الوضع السياسي، والبيئة القانونية مع وجود الاحتلال، والانقسام السياسي والجغرافي مع وحدة الحقوق وعدم امكانية تجزئتها. كل ذلك اُضاف لنضالات الحركة النسوية تعقيدات فوق تعقيدات، واتضح في المحصلة النهائية أن النتائج التي تحققتها صغيرة ومتفرقة هناك وهناك، واحياناً لا تكاد ترى بالعين المجردة، وفي التطبيق العملي على ارض الواقع.

وإذا كان هناك من استطاع ان يدرك المغازي والسلبيات الحقيقية للمعاني والتطبيقات السلبية لحالة الانقسام السياسي فان النساء عموماً ستكون في طليعتهم. فقد خبرت النساء على امتداد العشر سنوات الماضية زيادة في حالة التفكك والتشردم الاجتماعي والوطني، وانعكست أكثر تجلياته السلبية على النساء، عبر ارتفاع وتيرة العنف ضدهن، وزيادة انتهاك حقوقهن في مختلف

2 فازت هذا المقالة في المركز الثالث لجائزة نجيبية الجمروني حول قضايا المرأة العربية للعراق ومصر وفلسطين، التي نظمها مركز المرأة العربية للبحوث والتدريب (كوثر) في تونس ضمن دورة المسابقات الخامسة عشر للصحافيين العرب.

المجالات وعلى كافة الاصعدة. وانعكست حالة تعدد السلطات والسيطرة السياسية والقانونية في زيادة الصعوبات والتعقيدات التي تواجه محاولاتهم المستمرة للتصدي للعنف ومواجهته، وتحصيل بعض الحقوق المنتهكة. فضلاً عن معاناتهم الناتجة عن استمرار وجود الاحتلال وسياسته القمعية ضد المجتمع الفلسطيني عموماً، والتي طالت في أصعب درجات انعكاساتها السلبية النساء الفلسطينيات.

وعلى امتداد سنوات الانقسام لم يخلو خطاب الحركة النسوية، سواء من خلال الدراسات والبيانات وخلال الاجتماعات والندوات وورش العمل والمؤتمرات... وغيرها من الاشارة بشكل أو بآخر الى أن أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها النساء هي حالة الانقسام والتفكك السياسي، والمطالبة بتجاوزها والتغلب عليها. وكذلك في تعداد الجوانب السلبية المترتبة على ذلك على النساء خاصة والمجتمع الفلسطينية عامة. وفي مقدمتها تراجع دور السلطة التشريعية سواء من ناحية سن التشريعات والقوانين، او الرقابة على أداء السلطة التنفيذية من ناحية أخرى، وفي كلتا الحالتين كانت النساء في مقدمة المتضررين.

ومع استمرار حالة الانقسام واخذ الرئيس الفلسطيني نهاية عام 2007 على عاتقه سن القوانين والتشريعات الجديدة، استناداً الى نص المادة (43) من القانون الاساسي التي تعطيه صلاحية ذلك، لسد الفراغ القانوني الناتج عن غياب انتظام المجلس التشريعي. وبصورة اجمالية لم تتعدى تلك المتعلقة منها بحقوق النساء نسبة 2% من مجموع القوانين التي أصدرها الرئيس الفلسطيني خلال عشرة اعوام، والتي زادت عن (140) قرار بقانون، وكان أبرزها القرار بقانون رقم (7) لسنة 2011 لتعديل المادة (304) من قانون العقوبات الاردني رقم (16) لسنة 1960 الساري في الضفة الغربية، والمادة (18) من قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936 الساري في قطاع غزة. وهي لم تؤدي الى معالجة التمييز الواقع ضد النساء، او مواجهة حالات قتل النساء، خاصة تحت مسمى "شرف العائلة" وهو ما تطلب قرار آخر بتعديل المادة (98) من قانون العقوبات الاردني. وهاتان المادتان لهما صلة بما اصطلح على تسميته "العذر المحلل والمخفف"، الذي كان يشكل ارضية قانونية مشجعة للعنف ضد النساء وقتلهن، وقاعدة لتخفيف عقوبات مرتكبي الجرائم ضدهن. اما في قطاع غزة فقد واصل المجلس التشريعي عقد اجتماعاته وممارسة عملية التشريع ولم يكن للنساء أي حصة ايجابية فيما يقارب (50) قانون اقرها المجلس طوال السنوات العشر.

وهكذا فقد كان الانقسام سبباً في عدم صدور قوانين وتشريعات ناضلت الحركة النسوية سنوات طويلة من اجل تشريعها. وبقيت أغلب التعديلات المقترحة على بعض القوانين، ومشاريع قوانين اخرى كالعقوبات والاحوال الشخصية، والتي تم تطويرها خلال عدة سنوات بمشاركة قطاعات واسعة اجتماعية ومؤسسية رسمية وغير رسمية حييسة الادراج. وكانت مجمل التمنيات والطموحات التي عبر عنها الخطاب النسوي تدور في إطار عقد الكثير من الآمال على ان انتهاء الانقسام وانتظام عمل السلطة التشريعية وعودتها الى ممارسة دورها ستشكل مدخلاً يعزز امكانية تعديل عدد من التشريعات، وتشريع عدد آخر منها سيسهم في توفير ارضية قانونية تعزز جهود مكافحة العنف ضد

المرأة، وتمهد الطريق لتعزيز فرص تغيير الموروث الثقافي التقليدي القائم على الاضطهاد والتمييز ضد المرأة.

يقولون ان النساء دائماً هن اول المتضررين، واخر المستفيدين. وهي مقولة اكتسبت نوعاً من الشمولية والتعميم، ليس على المستوى الفلسطيني فقط، وانما في السياق العالمي. فكانت النساء دائماً أكثر الشرائح والفئات تضرراً في زمن الحروب والنزاعات المسلحة، وهو ما اثبتت التجربة العالمية صحته، وزاد وضوحه خلال السنوات الاخيرة في محيطنا العربي، وخلال احداث ما اصطلح على تسميته "الربيع العربي"، الذي شهد عمليات قتل وتشريد واسعة كانت النساء أكبر ضحاياه. وتحملت النساء اعباء القتل المباشر لهن والاعتقال والتهجير والاستغلال الجسدي والجنسي وغيرها من اشكال العنف وانتهاك الحقوق، فضلاً عن تحملن اعباء اضافية في رعاية الاسر التي تشتت وتشردت و/أو فقدت مصادر دخلها ورزقها. وفي كل الحالات التي كانت تلوح فيها في الافق بوادر لإنهاء حالات الصراع وايجاد الحلول فانه يجري في الغالب استثناء النساء ليس فقط على مستوى المشاركة في صناعة الحدث، وانما في تقدير والاهتمام بحاجاتهن ومتطلباتهن ايضا.

اما الآن وقد بدأت تلوح في الافق اولى البشائر لإنهاء حالة الانقسام فان هناك العديد من التحديات، او على الأقل التساؤلات التي تطرح نفسها. وفي مقدمتها: هل ستعكس ايجابيات الوحدة وانهاء الانقسام على النساء؟ ربما يكون من المبكر الاجابة الواضحة على السؤال الذي يمكن ان يتفرع عنه اسئلة وتساؤلات اخرى. لكن هناك العديد من المؤشرات التي تتطلب الانتباه لها وفي مقدمتها دور النساء في صناعة القرار السياسي. فإلى أي مدى شاركت النساء في القرارات التي قادت الى مجمل التطورات الحاصلة في موضوع انهاء الانقسام؟ والى أي مدى يمكن ان تشارك في القرارات اللاحقة المرتبطة بمجمل تفاصيل تطبيق ما يجري الاتفاق عليه على ارض الواقع؟ واين سيكون مكان المرأة وقضايا في سلم الاولويات من بين القضايا المطروحة على طاولة البحث التفصيلي لإنهاء حالة الانقسام؟

بين العام 2007 واليوم هناك الكثير من المعطيات التي فرضت نفسها وفي مقدمتها توقيع السلطة الفلسطينية على سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" دون اية تحفظات على موادها وبنودها. وهو ما يضع على الطاولة، وامام كل الاطراف جملة من التحديات التي يتوجب التعاطي معها وتضمينها في الاولويات الرئيسية لإتمام وتكريس المصالحة وانهاء الانقسام.

اما التحدي الرئيسي الذي يطل برأسه امام الحركة النسوية خاصة، ومجمل القوى الديمقراطية عموماً فهو هل سيشكل انتظام عمل السلطة التشريعية فرصة للنساء ام سيكون بمثابة تحدي جديد؟ فمن المعروف ضمناً ووفق النظام الاساسي الفلسطيني ان مجمل القرارات بقوانين التي اصدرها الرئيس الفلسطيني سيجري عرضها على المجلس التشريعي في اول جلسة يعقدها عند انتظام عمله. وهذا يعني انه حتى تلك "الانجازات" البسيطة التي استطاعت الحركة النسوية

تحقيقها، والتي كما اشرت اليها اعلاه لم تتعدى نسبة 2%، ستكون محل نقاش في المجلس التشريعي. وفي ظل التركيبة الحالية للمجلس التشريعي، ما هو مصير بعض القوانين والتشريعات المفصلية التي قبعت في الادراج لفترة طويلة كقانوني العقوبات والاحوال الشخصية؟ وحتى تلك "الانجازات" البسيطة هل ستصمد ام ستكون كلها في مهب الريح؟

عدالة تنفيذية تمييزية

بقلم: المحامية هيام قعقور

وفقا للنظام الاساسي بنصوصه القانونية والقوانين المحلية تبقي الحقوق والحريات التي اقرتها المواثيق والاتفاقيات الدولية، منها التأكيد على ان الفلسطينيين امام القضاء والقانون سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق او الجنس او الدين او اللون او الرأي السياسي او الإعاقة، وان حق التقاضي للجميع على قدم المساواة الى اخر ما جاء في هذه النصوص وحق اللجوء بشكل متساو للمحاكم الوطنية دون ابطاء او تمييز.

لكن حقيقة الممارسات الاجرائية لهذه القوانين هناك تمييز واقع في التطبيق العملي والاجراءات التنفيذية، فمن خلال مشاهدتنا لما يحصل على الارض الواقع وعلى سبيل المثال لا الحصر فان النساء تتوجه للمحاكم الشرعية لطلب النفقات لها ولأطفالها وللمطالبة بحقوقها، وتحصل على هذه الاحكام. وفي نفس الوقت يتوجه الأزواج للمطالبة «بحقوقهم»، ومنها قضايا النزاع والشقاق ومشاهدة واستضافة الصغار، يحصل كل من الرجال والنساء على احكام حول مطالبهم، ويطرحتها للتنفيذ لدى دوائر التنفيذ المدنية او الشرعية. في الوضع الطبيعي من المفترض ان يتم تنفيذ هذه الاحكام بحق الطرفين بشكل متساو. لكن ما يحصل، على الاغلب، ان النساء تستمر في الملاحقة والمتابعة في اروقة المحاكم لكي تحصل على النفقات المحكوم لها بها، والتي قد تتراكم لعدة سنوات دون ان تحصل ولو حتى على جزء منها، رغم حصولها على اوامر حبس بحق المحكوم عليه، الا ان الإجابات التقليدية التي تحصل عليها دائماً: لا يمكننا القبض عليه، او لا يوجد لديه شيء للحجز عليه. هنا تضطر المرأة للاستدانة من هنا وهناك لضمان العيش بكرامة جزئية لها ولأطفالها.

بينما عندما يطرح الزوج او الطليق الحكم للتنفيذ خاصة في قضايا المشاهدة والاستضافة يسارع الجميع في تنفيذ الحكم عليها واجبارها على تسليم الصغار لوالدهم، ودون الاكتراث بملفاتهما التنفيذية الخاصة بحقوقها والعاقلة بين أروقة المحاكم، وعند تطلب نفقات الصغار المتراكمة على الأقل مقابل تمكينها للزوج من المشاهدة تجابه بالتهديدات، وبانه لا يجوز الربط بين هذه الملف وتلك الملفات!! وحق المشاهدة واجب للزوج والصغار.

يهرب الجميع عن سؤال أنفسهم كيف بقي هذا الصغير على قيد الحياة لغاية اليوم؟؟ وهل يعقل ان طلب الاب هو الطلب العادل فقط؟ في حين انه لم يقيم بواجبه في أداء حقوق اطفاله ووالدهم، وهم يعيشون في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة وقاسية. لماذا يتذكر الجميع فقط حق الزوج في المشاهدة ولا يكونون عن ملاحقة هذا الحق بكل السبل والوسائل، ويسعون الى تنفيذه بكل سرعة؟! بينما يتنكرون لحق الام والأطفال في العيش بكرامة؟! فاذا رفضت الام تنفيذ الحكم حول حقوق الاب فانه سرعان ما تصدر الاحكام القضائية ضدها بالحبس لتصبح مطاردة للسلطة التنفيذية وتوضع بين خيارين اما سرعة التنفيذ او الحبس؟!

اين هي العدالة في ذلك؟! لا أحد ينكر حق الصغار او والدهم بالمشاهدة، ومتابعة والدهم لهم. لكن

القضية تكمن في عدم المساواة بين المرأة والرجل امام الاجراءات التنفيذية والتمييزية بالحصول على حقوقهن، حيث ان المساواة تقتضي ان يتم دمج جميع الملفات للطرفين لضمان تحصيل الحقوق. لا ان ينفذ حكمه بالمشاهدة والاستضافة ويبقى حقها بالنفقات للصغار عالقا في أروقة المحاكم.

قضية اخرى تشير الى التمييز ضد النساء فيما ورد في قانون الاحوال الشخصية في قضايا النزاع والشقاق وفي المادة ١٣٢/د إذا حكم على الزوجة باي عوض وكانت هي طالبة التفريق فعلمها ان تؤمن دفعه قبل قرار الحكمين بالتفريق ما لم يرضى الزوج بتأجيله، وإذا حكم لها بحقوق فلا يجبر الزوج على دفع ما حكم لها به، او اي جزء منه. اما إذا كان الزوج هو طالب التفريق وحكم للزوجة بحقوق لها لا يتم إلزامه بدفع الحقوق او جزء منها وانما يصدر القرار، وهنا تبدأ معاناة المرأة لملاحقة تنفيذ القرار، وهي معاناة قد تستمر لسنوات عديدة حتى تحصيل حقوقها، وإذا تمكنت من ذلك فانه يكون على شكل تقسيط مريح للزوج، وضاعط على ظروفها الاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: اين هي العدالة القانونية وعدم التمييز في ذلك؟! اليس من المفروض ان يطبق القانون وانظّمته بكل الاجراءات على حد سواء ليرفع الظلم والمعاناة عن الطرف الضعيف، وخاصة النساء والأطفال؟

بيانات صحفية

استهداف المسعفة «رزان النجار» من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء تأديتها لواجبها الوطني في قطاع غزة

في حزيران، أصدر المركز بياناً صحافياً أدان خلاله استهداف المسعفة «رزان النجار» البالغة من العمر ٢١ عاماً في قطاع غزة من قبل قنّاص إسرائيلي أطلق عليها النار في منطقة الصدر أثناء محاولتها مساعدة أحد المتظاهرين الفلسطينيين المصابين على مقربة من السياج الإسرائيلي الفاصل على الحدود مع قطاع غزة، مُعتبراً ذلك انتهاكاً واضحاً للنساء والفتيات الفلسطينيات اللواتي يواجهن أثر الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة وانتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وقد جاء مقتل الشابة رزان بعد ١٥ يوماً من انعقاد الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والتي أصدر فيها مجلس حقوق الإنسان قراراً بإيفاد لجنة دولية مستقلة، يعينها رئيس المجلس، للتحقيق على وجه السرعة في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة المحتل، منذ ٣٠ آذار ٢٠١٨.

ودعا المركز المجتمع الدولي إلى مساءلة السلطات الإسرائيلية عن جرائمها بحق الفلسطينيين/ات، بموجب الأحكام الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الجهات الطبية الفاعلة في مناطق النزاع وتحت الاحتلال. كما طالب المركز بإدانة فورية وصریحة لقتل المدنيين، بما فيهم الموظفين المدنيين والمسعفين الطبيين مثل رزان النجار.



المركز يدين القرار الإسرائيلي بترحيل «عمر شاكِر» المدافع عن حقوق الإنسان ومدير هيومن رايتس ووتش لفلسطين وإسرائيل

اصدر المركز خلال شهر أيار بيان صحافي أدان خلاله قرار الحكومة الإسرائيلية بترحيل المدافع عن حقوق الإنسان السيد «عمر شاكِر» المدير العام لمؤسسة هيومن رايتس ووتش في فلسطين وإسرائيل الذي أُعطي أمراً بمغادرة إسرائيل في غضون ١٤ يوماً اعتباراً من ٧ أيار ٢٠١٨، في انتهاك لتصريح العمل الممنوح له من قبل الحكومة الإسرائيلية، وقد كانت السلطات الإسرائيلية قد استندت في قرارها إلى ملف تم تجميعه على مدار ١٠ سنوات على السيد شاكِر تضمن الملف في الغالب معلومات تتعلق بأنشطة السيد شاكِر السلمية قبل تعيينه مديراً لهيومن رايتس ووتش في إسرائيل وفلسطين. حي اعتبر المركز الموقف الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية لتصوير أعمال السيد شاكِر على أنه «يهدف إلى الإضرار بدولة إسرائيل» غير مقبول ولا يمكن إثباته في أي سياق غير أنه محاولة لإسكات العمل الهام الذي يقوم به السيد شاكِر من أجل حقوق الإنسان.

ورأى المركز أنّ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية تعمل على تعزيز سياسة منهجية لإسكات أي معارضة للولاية الإسرائيلية. وبالتالي تشكل إعاقة وفرض رقابة على الواقع الإنساني الهام للوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطالب المركز إسرائيل بسحب قرارها بترحيل السيد شاكِر والتراجع عن القوانين التي تمنع المناصرة من جل حقوق الإنسان، وقمع الآراء النقدية لسياسات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الحملة الوطنية للمساواة التامة تستنكر وتطالب الحكومة الفلسطينية بالتراجع عن التعميم الإداري للوزارات لوضع التحفظات على الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها فلسطين

في كانون أول، أصدرت الحملة الوطنية للمساواة التامة ممثلةً بشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ومنتدى مناهضة العنف ضد المرأة التي يندرج تحتها المركز بياناً قامت خلاله باستنكار ومطالبة الحكومة الفلسطينية بالتراجع عن التعميم الإداري للوزارات لتقديم المقترحات بغرض وضع التحفظات على جميع الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وذلك بعد مرور أكثر من أربع سنوات على انضمام دولة فلسطين للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ومن ضمنها اتفاقية (سيداو) دون تحفظات.

وطالبت الحملة من خلال البيان بالتراجع الفوري عن خطوة مبادرة الحكومة الفلسطينية لتقديم المقترحات لوضع التحفظات على الاتفاقيات التي صادقت عليها دون تحفظات بما فيها «سيداو»، ونشرها في جريدة الوقائع الرسمية، إضافة إلى التزام دولة فلسطين بالملاحظات الختامية والتوصيات التي قدمتها لها لجنة سيذاو وتكثيف الجهود في العامين القادمين من خلال إشراك جميع مؤسسات المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية في العمل على تعزيز حقوق الإنسان وحقوق المرأة وإلغاء جميع أشكال التمييز والعنف ضدها، كذلك إصدار قانون حماية الأسرة من العنف فوراً، واتخاذ تدابير واجراءات مؤقتة لتغيير الأنماط الثقافية التي لا تحترم حقوق الإنسان والمواطنة للنساء وبشكل خاص في المناهج والاعلام، وضرورة عدم التحريض على العنف ضد المرأة من قبل شخصيات تعمل في الهيئات العليا للسلطة الوطنية.

منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة يدين الدعوة الصريحة لاستخدام العنف ضد المرأة

في كانون أول، أصدر منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة ممثلاً بالمركز بياناً استنكر فيه ما صدر عن قاضي القضاة «محمود الهباش»، بتاريخ ١٢/١٨/٢٠١٨ من خلال حلقة بثها تلفزيون فلسطين لتصريحات علنية يشجع فيها على ممارسة العنف كشكل من أشكال «التربية» و«التأديب» للنساء والفتيات، وقد نظر البيان بخطورة بالغة إلى نشر التصريحات والحديث المنسوب لهذه الشخصية في موقع مسئول في أعلى درجات الهرم السياسي الرسمي الديني الفلسطيني، كذلك نشر الحديث عبر قناة التلفزيون الرسمي الفلسطيني، وهو ما يمكن أن يسيء إلى صورة النظام السياسي الفلسطيني ووسائل الإعلام الفلسطينية، فضلاً عن الإضرار بكل الجهود التي بُذلت حتى الآن من قبل قطاع واسع من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الفلسطينية لمحاربة العنف ضد النساء، وتطوير وتشجيع التوجهات المجتمعية التي تعزز المساواة في مجالات الحياة كافة. ودعا البيان إلى إدانة كل شكل من أشكال تبرير استخدام العنف ضد النساء أياً كان مصدره ومبرراته، وامتناع وسائل الإعلام المختلفة عن نشر مثل هذه المضامين، إضافة إلى تشجيع وسائل الإعلام إلى لعب دور متقدم في محاربة كل أشكال العنف ضد النساء، وكشفها وفضحها وتوعية المواطنين لمواجهتها، كما دعا البيان المؤسسة الرسمية الفلسطينية إلى سحب تلك التصريحات.

وفود وزيارات

الممثلة الدبلوماسية لدولة أستراليا

اجتمع مركز المرأة ممثلاً بالمديرة العامة رندة سنيورة ومديرة البرامج أمل أبو سرور بالممثلة الدبلوماسية لدولة أستراليا السيدة مارشا بيوس في المقر العام للمركز في مدينة رام الله، حيث قام باطلاعها على العمل العام للمركز والتعريف بحقوق الإنسان والحالة الإنسانية العامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحياة الفلسطينيين، وتأثير الاحتلال الإسرائيلي على النساء خاصة في غزة وشرقيّ القدس.



المركز يلتقي وفدًا من الصحفيين/ات من بلجيكا وفرنسا في مدينة الخليل

في تشرين أول، التقى المركز وفدًا من الصحفيين/ات من بلجيكا وفرنسا في مدينة الخليل، حيث نظّم المركز للوفد زيارةً لإحدى المؤسسات القاعدية التابعة له «نهضة بنت الريف» في مدينة دورا حيث أجرى الوفد مقابلات مع عدّة نساء هناك، هذا وتم اصطحاب الوفد بجولة في البلدة القديمة بالخليل تم خلالها اطلاعه على انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في الخليل، وأُتيحت لهم فرصة مقابلة النساء الفلسطينيات المقيمت في البلدة القديمة، وتحديدًا في تل الرميدة، كذلك التقى الوفد بعدد من متطوعي/ات المركز هناك وقاموا بالاطلاع على مبادراتهم/م المجتمعية التي يقومون بها.

المركز يلتقي وفداً من بروكسل ويطلعه على آخر التطورات حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للنساء الفلسطينيات بالبلدة القديمة في القدس

التقى المركز بوفد ضمّ عدداً من ممثلي/ات المنظمات غير الحكومية في بروكسل وممثلين/ات من القنصلية البلجيكية في القدس. حيث قام المركز بإطلاقه على عمله في البلدة القديمة في القدس وتبسيط الضوء على حياة النساء الفلسطينيات اللواتي يعشن تحت الاحتلال.

تضمنت الزيارة جولة في البلدة القديمة التي تواجه فيها النساء الفلسطينيات العديد من انتهاكات القانون الإنساني الدولي كإخلاء المساكن والإقامة الجبرية للأطفال وهدم المنازل وعنف المستوطنين. وخلال هذه الجولة، كما أُتيح للوفد فرصة للالتقاء بعدد من النساء الفلسطينيات والتعرف على الانتهاكات اللواتي يتعرضن لها.

مركز المرأة يلتقي بأعضاء من برلمان الاتحاد الأوروبي في بروكسل

قام المركز برحلة مناصرة إلى بروكسل خلال شهر أيلول، التقى خلالها بالعديد من أعضاء البرلمان الأوروبي، وخلال رحلته قام المركز بتبسيط الضوء على الوضع العام للنساء الفلسطينيات اللواتي يعشن تحت الاحتلال الإسرائيلي مع التركيز بشكلٍ خاص على منطقة الخان الأحمر ومنطقة الH2 في البلدة القديمة بالخليل. كما التقى المركز بوفود من وزارة الشؤون الخارجية وقام بإطلاعهم على وضع المرأة في فلسطين.



المركز يستضيف طلبة خريجين/ات من جامعة كامبريدج

في حزيران، استضاف المركز عشرة طلبة خريجين/ات من جامعة كامبريدج ضمن زيارة نظمتها الجامعة لطلبها إلى فلسطين، حيث قام المركز باطلاعهم/ن على وضع النساء الفلسطينيات اللواتي يعشن تحت عنف مزدوج؛ الاحتلال الإسرائيلي من جانب، والقوانين التمييزية الحالية داخل المجتمع الأبوي من جانب آخر. هذا وأطلع الوفد على عمل المركز وبرامجه خاصةً فيما يتعلق بعمل المناصرة الدولية لمحاسبة إسرائيل على انتهاكات القانون الدولي الإنساني ضد الفلسطينيين، خاصةً النساء.



ويلتقي بوفد إسباني

في حزيران، التقى المركز بوفد إسباني ضمّ عدداً من السياسيين والصحفيين والمحامين والناشطين، حيث قام باطلاعهم على وضع النساء الفلسطينيات اللواتي يعشن تحت عنف مزدوج، الاحتلال الإسرائيلي من جانب، والقوانين والأنظمة التمييزية الحالية داخل المجتمع الأبوي من جانب آخر، وتم التطرق إلى عمل المركز في مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتقديم المساعدة القانونية والاجتماعية للنساء المعنفات، والمناصرة الوطنية للتأثير على السياسات والقوانين من أجل المساواة بين الجنسين، وأنشطة المناصرة الدولية لمحاسبة إسرائيل على الانتهاكات التي ترتكبها ضد النساء الفلسطينيات، كذلك دور المجتمع الدولي في رفع أصوات النساء الفلسطينيات ومعرفة المزيد عن واقع حياة النساء الفلسطينيات على أرض الواقع، خاصة في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي يحرم النساء من ممارسة حقوقهن الإنسانية الأساسية ويؤثر سلباً على الأسر الفلسطينية؛ وبالتالي ينتج مزيداً من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وقد أعرب الوفد عن تضامنهم مع الفلسطينيين/ات واهتمامهم بالدفاع عن حقوق الإنسان للفلسطينيين/ات.

عضوات وأعضاء مجلس الإدارة والهيئة العامة للمركز

رئيسة مجلس الإدارة

نائبة رئيسة مجلس الإدارة

أمينة الصندوق

أمينة السر

عضو مجلس إدارة

عضوة مجلس إدارة

عضو مجلس إدارة

عضوة مجلس إدارة

عضو مجلس إدارة

د. سحر القواسمي

السيدة هانيا البيطار

السيدة سميرة حليمة

الأستاذة فاطمة المؤقت

السيد فهد شاهين

السيدة ريم نزال

السيدة زعل أبو رقطي

السيدة ليلى فيضي

السيد عبد القادر الحسيني

القاضية الأستاذة إيمان ناصر الدين

السيدة نائلة عايش

السيدة ميسون عودة

السيدة رجاء رنتيسي

السيد زياد عثمان

القاضية الأستاذة رشا حماد

الدكتورة تامي رفيدي

السيدة لنا بندق

السيدة سهير عودة

السيدة ماجدة المصري

السيدة علياء العسالي

السيد حلمي أبو عطوان

السيد غازي بني عودة

السيدة ليلى عبد الهادي

السيد وليد فكتور نمور

السيدة لميس العلي

السيدة سوسن زهر

السيدة زهيرة أحمد بدوي كمال

الدكتورة سلوى عبد الرحمن النجاب

السيدة رحاب هايل صندوقة

الدكتورة فارسين أغبيكيان شاهين

الدكتور غسان أندراوس فرمند

السيدة أرحام الضامن

الدكتور سليم تماري

الدكتور أمية موسى خماش

السيد أسعد مبارك

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي مؤسسة نسوية أهلية فلسطينية تسعى نحو حماية وتعزيز حقوق المرأة ورفع مكانتها بالاستناد للمعايير والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، من خلال الرصد والتوثيق وبرامج المناصرة على المستويين المحلي والدولي، وتقديم الخدمات القانونية والاجتماعية للنساء المعنفات وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتنفيذ برامج التوعية والتدريب وتطوير السياسات والتشريعات التي تستند إلى المساواة، وبناء قدرات المؤسسات القاعدية والمجموعات التطوعية في إطار مؤسسة فاعلة تعمل بشكل تكاملي بين وحداتها البرمجية والإدارية ومكاتبها الفرعية بالاعتماد على كادر متخصص وذو كفاءة ومؤمن برؤية المركز